

مجلس شورای اسلامی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۴۳۸







[illegible]

والمرغ العام فهو يتقوّم من قسما  
او البتة او الاصل

او البیتانی او الاطراف



المجلد فقط، واوله الثاني فقط

على بيان الثلاث الثلاث المطابقة  
والتفصيل والالتزام واقسام اللفظ  
والدلالة هي كون شئ جائلا يلزم من  
العلم به العلم بشئ آخر والاو لهو  
الدال والثاني هو المدلول فلهذا  
عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من  
العلم به العلم بشئ آخر وكذا عرفت  
ان المدلول هو الذي يلزم من العلم  
بشئ العلم بشئ آخر العلم به والدلالة تنقسم  
الى اقسام ثلاثة هي الدلالة الطبيعية  
والدلالة العقلية والدلالة  
الوضعية التي تكون بحسب وضع  
اللفظ على معنى وهي ثلاثة اقسام  
لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو  
عن ان يكون له معنى او لا



على الجزء الذي الداخل في ضمنه فيكون  
دالا على ضمنه ومثال ذلك الدلالة  
بالاشتراك كالانسان اذا دل على قابل  
العلم وصنعة الكتاب وانما سميت  
هذه الدلالة التزاما لان الدلفظ  
لا يدل على كل امر خارج بل يدل على  
الخارج الملازم له وانما قيد قوله على  
يلزمه بقوله في الذهن لان الملازمة  
الخارجية اوجعلت شرطا في تحقق  
دلالة الالتزام بدونها لا يستلزم تحقق  
المشروط بدون تحقق الشرط والالتزام  
باطل فكذا الملزوم لان العدم هو المعنى  
يدل على الملكة كالبرهان لان المعنى  
عدم البرهان من شأنه ان يكون  
بصيرا مع ان بنية العلماندة في الخارج

بسم الله الرحمن الرحيم  
المشروطون يحققون الشرط والالتزام  
الملتزمون يحققون الشرط والالتزام

۳۵

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १ ॥

قال ثم اللفظ اما مفرد واما مركب  
اقول اما مفرد عن بيان الدلالات  
الثلاث شرع في تقسيم اللفظ فنقول  
اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد  
ومؤلف لانه اما ان لا يراد به شيء  
اي من اللفظ دلالة على شيء معناه  
او يراد ذلك كقولك راي المجازة  
فانية لفظيذ اجزاء على جزء معناه  
لان الاري يدل على ذات من له الرمي  
والمجازة يدل على جسم معين فان  
كان الاول فهو مفردون كان الثاني  
فهو مؤلف قوله لا يراد به شيء معناه  
دلالة صدق على اربعة اقسام الاول  
ان لا يكون له جزء عوق علما والثاني  
ان يكون له جزء لكن لا معنى له نحو



زيد علما والثالث ان يكون له جنس  
 ذو معنى لكن لا يدل عليه فهو عبد الله  
 علما والرابع ان يكون له جنس ذو معنى  
 والعلية لكن لا يكون مراد عند دلالة  
 عليه فهو الحيوان الناطق علما للانسان  
 لان مناهج الماهية الانسانية مع  
 الشخص **قال المهر** اما **اقول**  
 المفرد ينقسم الى قسمين كلي وجزئي  
 لانه اما ان يكون نفس متصفا بغيره  
 اي من حيث انه متصفا بغيره  
 وقوع الشبهة فيه اي من اشياء الكبرياء  
 كثيرين او لا يكون كذلك فالمتصفا  
 بغيره فهو من اشياء الكبرياء  
 فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصورا  
 مفهومه امتنع عن صدقه على كثيرين

وان لم يمنع نفس تصوره مفهومه  
 من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلّي  
 كالانسان فان مفروجه عند العقل  
 لم يمنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد  
 المفهوم بالتصور في الكلّي والجزئي  
 لان من الكليات ما يمنع الاشتراك  
 بين امور متعددة بالنظر الى الخارج  
 كواجب الوجود فان الدليل الخارج  
 عن الشبهة عنه لكن عند العقل لم  
 يمنع عن صدقه على كثيرين والافتقار  
 الى دليل اثبات الوجودانية **قال**  
 والكلّي اما **اقول** ذاتي  
 الكلّي يقسم الى ذاتي وعرفي لانه اما  
 ان يكون داخلا في حقيقة جنسية  
 او لا يكون داخلا فان كان داخلا

في حقيقة جنسية فهو ذاتي والحيوان  
 بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد  
 وعمرو وبكر والحيوان داخل في كونه  
 مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة  
 الى الفرس وان لم يدخل في كونه  
 حقيقة جنسية بل كان خارجا عن  
 تلك الحقيقة فهو عرفي كالفيل  
 بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل  
 في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي  
 الانسان لما من ان مركبا من الحيوان  
 والناطق فقط فحينئذ يخرج عنه  
 وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية  
 بل يكون من العرضيات لانه اذا  
 الذي يبدل التغير وما يحال فيه فهو  
 عرفي وقد يقال الذاتي على الكلي  
 بعرفي

بعرفي فم يكون الماهية ذاتية لا  
 يقال ان الذاتي هو المنسب الى الذات  
 فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية ولا  
 لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو قبيح  
 لاننا نقول هذه التسمية اي تسمية  
 الماهية ذاتية ليست بلفظية حتى  
 يلزم ذلك المذهب بل انما هي لفظية  
 فلا يرد ذلك **قال** والذاتي اما مقوله  
**اقول** هذا شرع في بيان الكليات  
 الخمس **اعلم** ان الذاتي اما جنس او نوع  
 او فصل لانه ان كان مقولا في جواب  
 ما هو حسب الشبهة المختصة اب  
 بالخصوصية ايضا فهو جزئي  
 لحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس  
 فانه اذا سئل عن الانسان والفرس

فانما هو جزئي بالنسبة الى الانسان والفرس  
 فانه اذا سئل عن الانسان والفرس  
 فانه اذا سئل عن الانسان والفرس



بما كان الجواب عنه مما الحيوان وان  
 سئل عن كل واحد منهما لا يصلح ان يقع  
 جوابا عن كل واحد منهما لان ليس  
 تمام ماهية كل واحد منهما بالانسان  
 لانك اذا افردت الانسان بالسؤال  
 فتقول ماهو فجوابة ليس بالحيوان  
 الناطق لكونه تمام ماهية وكذا اذا  
 افردت الفرس بالسؤال فجوابة الحيوان  
 الصاهل لكونه تمام ماهية وكذا اذا  
 سئل عن كل واحد منهما على كثره فمختلفين  
 بالحقايق في جوابها فولاذا نتجا  
 قوله كل زائد لا طائل تحته وقوله  
 مقول مبتدأ اول الجزئيات والكميات  
 وقوله على كثره يخرج الجزئيات لما مر  
 من ان الجزئيات انما يقال على واحد شخص  
 قوله

هذا هو الفصل العاشر  
 في بيان ما هو الجواب  
 عن كل واحد منهما

قوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع  
 لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقايق  
 قوله في جوابها هو قولنا لا يتاخر  
 الكميات الباقية اعني الفصل والخاصة  
 والعرض العام وان كان الذي مقولا في  
 جوابها هو حسب الشبهة والخصومة  
 مما هو نوع كالانسان بالنسبة  
 الى افراده اعني زيد وعمر وبكر وغيرهم  
 ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمر وغيرهما  
 بما هو كان الجواب الانسان لانه تمام  
 ماهيته المشتركة بينهما فلا يسئل  
 عن زيد فقط كان الجواب الانسان  
 ايضا لانه تمام ماهية الحقيقة به  
 فتبين انه اعني النوع يكون مقولا  
 في جوابها هو حسب الشبهة والخصومة  
 قوله

هذا هو الفصل العاشر  
 في بيان ما هو الجواب  
 عن كل واحد منهما

مما ويرسم بالذات مقول على مختلفين  
 بالعدد دون الحقيقة في جوابها هو  
 قوله كل من زيد كما مر وقوله مقول  
 شابل للكمي والجزئي وقوله على كثيرين  
 يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد  
 دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع  
 انما يكون مقولا على كثيرين متفقين  
 بالحقيقة بخلاف الجنس لانه مقول  
 على كثيرين مختلفين بالحقايق وقوله  
 مختلفين بالعدد لكون افرادهم مختلفة  
 في الموضع والشخصان وقوله في  
 جوابها هو يخرج الثلاثة الباقية عن  
 الذكوة وان كان الذي غير مقول  
 في جوابها هو بل مقولا في جواب اي شيء  
 هو في ذاته وهو اعني المقول في جواب  
 اي شيء

هذا هو الفصل العاشر  
 في بيان ما هو الجواب  
 عن كل واحد منهما

اي شيء هو في ذاته ما يميز الشيء عما  
 يشتركه في الجنس فهو الفصل ولو قال  
 اوفى وجود ايضا لكان التعريف اشمل  
 ليدخل فيه الماهية المركبة من امرين  
 متساويين او امور متساوية اللهمة  
 الا ان يقال اكتفاه بالجنس بناء على  
 بطلان تركيب تلك الماهية من امرين  
 متساويين او امور متساوية ولما قلنا  
 ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليان  
 يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني  
 ما يميز الشيء عما يشتركه في الجنس  
 كالناطق بالنسبة الى الانسان لانه  
 الناطق يميز الانسان عما يشتركه في  
 الجنس كالناطق الحيوانية كالفرس  
 والبغل والبق وغيرهما من الحيوانات

هذا هو الفصل العاشر  
 في بيان ما هو الجواب  
 عن كل واحد منهما



لا تارة اذا قيل من الانسان باي شئ هو  
في ذاته كان الجواب انه ناطق لان  
السؤال باي شئ هو انما يطلب به  
ما يميز الشئ عن غيره وكل ما يميز الشئ  
من غيره يصلح للجواب فالناطق يصلح  
للجواب لتمييزه الانسان عن غيره و  
الفصل بانه كل شئ يقال على شئ في جواب  
اي شئ هو في ذاته قوله كل شئ شامل  
للكليات الجنس وقوله يقال على شئ في  
جواب اي شئ هو في ذاته يخرج النوع  
والجنس والعرض العام لان النوع والجنس  
يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي  
شئ هو والعرض العام لا يقال  
في الجواب اصلا وقوله في ذاته اي في  
جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت  
يتميزه

مميزه للشئ كنهها لا في جوهره وذاته  
بل في عرضه **قال** واما العرض **القول**  
العرضي اما لانهم او مفارق لانه اما  
ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا  
يتمنع انفكاكه عنها والاول هو المراد  
اللانهم كالكاكيب بالقوة بالنسبة <sup>طالبيه</sup>  
وكل واحد منهما اي من العرضي اللانهم  
والعرضي لمفارق اما خاصة او عرضي  
عام لان ان اختلفت حقيقة واحدة فقط  
فهو الخاصة كالصاحك بالقوة والفعل  
للانسان فان الصاحك بالقوة  
عرض لانهم لا ينفك عن ماهية الانسان  
مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية  
الانسان والصاحك بالفعل عرض  
مفارق ينفك عن ماهية الانسان

طالبيه  
هو العرضي لمفارق  
كالكاكيب بالنسبة

شاهد معنى هذا



يختص بها ويتبين اعمالها متبايناتها  
 كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة  
 فقط قولاً عرضياً قوله كلية مستند  
 كما من غير قولة وقوله يقال على ما تحت  
 حقيقة واحدة جنس شامل للكليات  
 الجنس وقوله فقط فيخرج الجنس  
 والعرض العام لكونها مقولين على  
 ما تحت حقايق مختلفة وقوله قولاً  
 عرضياً يخرج النوع والفصل لكونها  
 مقولان على ما تحتها ذاتي لا عرضي  
 وان لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق  
 بحقيقة واحدة بل يتم على مقاييق فوق  
 حقيقة واحدة وهو المرض العام  
 كالمتنفر بالقوة والفعل بالنسبة  
 الى الانسان وغيرهما من الحيوانات  
 فان

قوله على ما تحت حقيقة واحدة  
 فيكون قوله على ما تحت حقيقة واحدة  
 فيكون قوله على ما تحت حقيقة واحدة

شأنه في العلم  
 المفارق

فان المتنفر بالقوة عرض لان غير  
 منفك عن ماهيات الحيوانات غير  
 تختص بماهية واحدة والمنفك بالفعل  
 عرض مفارق ينفك عن ماهياتها  
 غير مختص بوحدة ويرسم الى المرض العام  
 ياتى كل يقال على ما تحت حايق مختلفة  
 يخرج النوع والفصل والخاصة لانها  
 لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط  
 وقوله قولاً عرضياً يخرج الجنس لان قوله  
 ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات  
 للكليات الجنس رؤسوماً بناء على المكان  
 ان يكون لهما ماهيات اخرى وبراء  
 تلك المفاهيم التي ذكرناها هي  
 ملازمات مساوية لها لكن المناسب  
 ذكر التعريف الذي هو اعظم من الحد

قوله على ما تحت حقيقة واحدة  
 فيكون قوله على ما تحت حقيقة واحدة  
 فيكون قوله على ما تحت حقيقة واحدة



والرسم ثلث عدم العلم بانها حدود  
لا يوجب العلم بانها رسوم **قال**  
القول الشارح **اقول** العلم ينقسم الى  
فمين احدهما القول الشارح  
والآخر المجمل لان ان كان تصوير  
عدم اعتبار الحكم فيه موصيلا الى  
المطلوب التقوري فهو القول  
الشارح وان كان تصويره اعتبارا  
الحكم فيه موصيلا الى المطلوب التقديري  
فهو حجة وان عرفت هذا فنفق  
من تلك اصطلاحات المنطقية المد  
المدكو في القول الشارح وهو  
التعريف اعلم من ان يكون حدا او  
رسما والحد قول دال على ماهية  
الشئ وهو مركب من جنس وفصل

التصور حصول صورة الشئ  
في العقل

قوله

قوله على ماهية الشئ يخرج الرسم  
بما سببته هذا التعريف والحد وقيل  
لم يخرج تعريف الحد لئلا يلزم التسلسل  
قلت لا نسلم لزوم ذلك لتسلسل الحد  
الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود  
نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين  
تام وناقص والحد التام هو الذي  
يشكل من جنس الشئ وفصله القريب  
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان  
فانك اذا قلت مالا انسان فيقال ان  
جوابك الحيوان الناطق ومن هذا  
هو الحد التام اما كونه حدا فلا ان التعريف  
في اللغة المنع وهو كونه متما لا على  
الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه  
واما كونه تاما فلكونه الذاتيات

الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه  
والغير القريب

الحد التام  
الذاتيات



المشابهة بينه وبين الحد التام

مذكورة تمامها فيه والحد ناقص  
وهو الذي يتكرر عن جنس البعيد للشي  
وفصله تعريف الجرم الناطق بالنسبة  
الى الانسان فانه اذا قيل عن الانسان  
بما هو واجب بان جسمه انما هو كان  
الحد ناقصا اما كونه حد اقلما هو واما  
كونه ناقصا فلعلم ذكر بعض الدقائق  
فيه والرسم ايضا ينقسم الى قسمين  
تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي  
يتكرر عن جنس الشيء وخاصة للذات  
له كالمجسود الصالح في تمثيل الانسان  
اما كونه ناقصا فان رسم الدار انما  
ولما كان هذا التعريف الخاص للذات  
التي هي من اثار الشيء كان تعريفها لا شر  
وهو الرسم ولما كونه تاما فلحقق

القرب

الانسان انما هو جسمه انما هو كان

المشابهة

المشابهة بينه وبين الحد التام  
جسمه الذي وضع فيه الجنس القريب  
وقيته بان يتكرر الشيء واما الرسم  
الناقص فهو الذي يتكرر عن العريف  
التي يختص بجلته بالحقيقة واحدة لا كل  
واحدة من الحقائق واحدة لقولنا في  
تعريف الانسان انه ما من على قدسية  
عن غير الاطراف بادي البشرية مستقيم القفا  
فكان بالطبع فان جملة هذه الاسماء  
العرفية تحققت بالانسان لا غير خلاف  
كل واحدة من الوجوه الخمس في غير  
ايضا اما كونه رسما فلما كان الخاصة  
الخاصة من اثار الشيء فيكون تعريفها لا شر  
الذي هو الرسم ولما كونه ناقصا فلعلم  
ذكر بعض الدقائق اجزا الرسم التام حتى

لا يختص

منه في كونه اظهر على حاله

لما يتركب من جنس الشيء القريب



وغيرها



الشئ طالعة فالليل موجود واما شئ  
 منفصلة وفي التي حكم فيها بالتساوي بين  
 القضية فان حكم فيها بالتساوي ايجابا  
 فالقضية منفصلة موجوبة كقولنا  
 هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا  
 وان حكم فيها بالتساوي سلبا فالقضية  
 منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون  
 هذا الانسان اسود او كانيا **قال**  
 والجزء الاول الاخر **اقول** الجزء الاول  
 اي الحكم عليه من القضية المحلية يسمى  
 موضوعا لانه اما وضع لان يحكم عليه  
 بشئ اخر والجزء الثاني اي الحكم به بشئ  
 يسمى بمحمول لانه اما وضع لان يحكم على شئ  
 والنسبة التي تربط بين المحمول بالموضوع  
 تسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء  
 الاخير

الاخير ولا بد منه في القضية للونه جزء  
 اخر منها والجزء الاول من القضية الشرطية  
 تسمى مقدما لتقديم في الذكر والجزء الثاني  
 منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وهو من  
 التلقا بمعنى التسع **قال** والقضية اما حجة  
 الى اخره **اقول** ينقسم القضية ثانيا الى  
 موجبة وسالبة لان تلك النسبة التي  
 ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع  
 محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كذا  
 وان كانت حكما بالنسبة بان يقال الموضوع  
 ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا  
 زيد ليس بكذا **قال** وكل واحد منهما  
 الى اخره **اقول** كل واحد من القضية الموجبة  
 والسالبة اما ان يكون محصورا او  
 محصورا كلية كانت او جزئية او ممتلئة

كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب



لانه ان كان الموضوع في القضية شخصاً  
 معيناً فالقضية مخصوصة كما ذكرنا  
 من مثال الموجبة والسالبة في زيد  
 كاتب وزيد ليس بكاتب ولما سميتها  
 مخصوصة فلحصول موضوعها شخصاً  
 معيناً وقد يقال لها شخصية تكون  
 موضوعها شخصاً معيناً جزئياً  
 وان لم يكن موضوعها اى وان لم يكن موضوع  
 القضية شخصاً معيناً جزئياً بل يكون  
 غير معين كلياً فان بين كلية افراد  
 الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية  
 مخصوصة ومسورة اما كونها مخصوصة  
 فلحصول افراد موضوعها واما كونها مسورة  
 فلا شتمالها على السهم الذي هو  
 اللفظ الدال على كيسة افراد الموضوع

حاملاً  
 حال

حاصل لها ويحيط بها ويسمى مأخوذة  
 من البلد فكما انه يحصر البلد كذلك يحصر  
 افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان  
 يحكم فيها على كل افراد الموضوع او على بعضها  
 وعلى كلا التقديرين اما بالاجاب او  
 بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية  
 مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب  
 او سالبة كقولنا لا شئ من الاشياء كاتب  
 والسورة في الكلية الموجبة فكل  
 وفي الكلية السالبة فولا شئ ولا واحد  
 كما ذكرنا وان كان الثاني اى ان كان الحكم  
 في القضية على بعض الافراد فالقضية  
 جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض  
 الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض  
 الانسان ليس بكاتب والسورة في القضية

مستلزمة سالبة جزئية



والموجبة الجزئية فبعض واحد فقط  
وفي الجزئية السالبة فليس كل وليس  
بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك  
اي وان لم يكن الموضوع في القضية خاصا  
معيّنا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد  
او بعضها فالقضية تنتمي مئة بالمئة الى  
بيان كيفية الافراد التي تحكم عليها فاذا  
القسمه مثلثة كانت تلك الشيخ في الشفاء  
لا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها او قسم  
فلا يصدق الحكم عليها لاننا نقول لكلام  
في القضايا المعقّرة في العلوم والقضية  
الطبيعية ليست بمعقّرة في العلوم لعدم  
انتاجها في الاصطلاحات في وجهات  
التقييم لا يخلو بالاخصار **قال** المتصلة  
اللزومية **الفرق** **قول** لما في عن قسم

الحالية

الحالية شرع وتقيم الشرعية مسواة  
كانت متصلة او منفصلة ولما انشأ  
المتصلة فتقيم الاقامين احد هما  
لرفعية والاخر <sup>لما</sup> انفاضية لان  
ان كان صدق الثاني فيها على تقدير صدق  
المقدم لعلاقة بينهما تنسأ عن ذات  
المقدم <sup>لما</sup> فالحقبة متصلة  
لرفعية والمعاد بالعلاقة ههنا نسبة  
يستلزم المقدم الثاني كالعالية والمعلوم  
والتضاييق اما العلية فلقولنا ان  
كانت الشمس طالعاً فالنهار موجوداً  
طلوع الشمس على وجود النهار واما  
المعالية فلقولنا كل ما كان النهار موجوداً  
كانت الشمس طالعاً فان وجود النهار  
معلول لطلوع الشمس ولما ان تضاييق

وهو الشيخان الذين لا ينفون  
أصلها بغيره إلا



فكقولنا ان كان زيد اباع في محله ايسره  
وان كان صدق التالي في المتصلة على  
تقدير صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة  
بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة  
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان  
ناطقا فلجارسنا هو فائدة لا علاقة بين  
ناطقية الانسان وناطقية الجارس  
يجوز العقل استلزام ناطقية الاشياء  
بناهية الخمار بل يوافق الطرفان  
على صدقهما واما الشرطية المتصلة  
فتقسم الى ثلاثة اقسام حقيقة ومانعة  
الجمع ومانعة الخلق لانه ان حكم والقضية  
بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب  
مما فالقضية منفصلة حقيقة كقولنا  
العدد اثنان فيج واما فرد فانه حكم  
في هذه

افناء  
التنافي  
احد  
يحل  
من ان  
صدق  
او الكذب

بعض  
من التنافي  
في الصدق  
والكذب  
بعض  
من التنافي  
في الصدق  
والكذب

واحدة القضية باستماع اجتماع الجزئ  
والفرد على العدد الواحد واستماع  
ارتقاها عنهما غنم وانما سميت حقيقة لان  
التنافي بين جزئيهما اشد بين جزئي  
الآخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيهما  
في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا  
حقيقة الانفصال وان حكم في القضية  
بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط  
فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء  
اما حجر واما شجر فانه حكم في هذه القضية  
بالتنافي بين الجزو الشجر في الصدق  
فقط لا في الكذب يجوز ان يكلف الشيء  
لا حجر ولا شجر وانما سميت مانعة  
الجمع لانه لا يمكن ان يقع في بين جزئيهما  
في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي



بين جزئها في الكذب فقط الى الصفة  
فلا قضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما  
ان يكون في البحر واما ان لا يعرف فانه  
حكم في هذه القضية بالتساوي بين ان لا  
يكون في البحر وبين ان يعرف لا بين  
ان يكون في البحر وان لا يعرف يجوز ان  
يكون في البحر وان لا يعرف واما سميت  
مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو  
بين جزئها في الكذب **قال** وقد يكون  
المتصلات الى آخره **اقول** المتصلات  
المذكورة لا يتركب كل منها من جزئين  
غالبيا كما ترى المتصلة الحقيقية ومانعة  
الجمع ومانعة الخلو وقد يتركب عن أكثر  
من جزئين اما المتصلة الحقيقية  
فكقولنا العدد اما زائد او ناقص

او مساوي

او مساوي فانه حكم فيها بان هذا الجمع للجمع  
على عدد واحد ولا يخلو العدد عن  
احدها وفيه نظر لان عن احد اجزاء  
الحقيقة يستلزم نقيض الاخر لا استلزام  
الجمع او بالعكس لا امتناع الخلو فلو  
الحقيقة من ثلاثة اجزاء فصاعد يلزم الخلو  
لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد  
اما زائد او ناقص او مساوي يلزم ان  
يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم  
كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من  
هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا  
وقد كان بينهما مانع الجمع لكون النقطة  
حقيقة هذا الخلق بل **قال** وايضا يلزم  
ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا  
ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساوي



ويتبع من هذا ان يستلزم كونه غير زائد  
 كونه غير مساو وقد كان بينهما متساو  
 ايضا لكون المنفصلة حقيقية  
 هذا الخلق بل الحق ان القضية الحقيقية  
 قد تتركب من جملة ومنفصلة كقولنا  
 هذا العدد اما ان يكون مساويا  
 لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه  
 والجزء التالي اعني قوله او زائدا عليه الى  
 آخر منفصلة والجزء الاول جملة واصل  
 العدد اما مساويا لذلك العدد او غير  
 مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له كان  
 زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه  
 المنفصلة في قوة تلك الجملة اقيمت مقامها  
 فظن انهما مركبة من ثلاثة اجزاء ولكنها  
 بالحقيقة مركبة من الجملة والمنفصلة  
 كما عرفت

كما عرفت فلا تتركب الحقيقة الا من  
 جزئين وكذا ما نعت الخلق بخلاف ما عرفت  
 بل جمع فانها قد تتركب من ثلاثة اجزاء فصلا  
 وبيانها طويل لا يليق في هذا المختصر  
 فليطلب في المطولات **قال** الساقط في  
**اقول** من الاصطلاحات المنطوقية الساقط  
 وهو اختلاف قضيتين بالاجاب  
 والى حيث يقتضي لثانته ان يكون  
 احدهما صادقة والاخر كاذبة كقولنا  
 زيد كاتب زيد ليس بكاتب فان  
 هاتين القضيتين مختلفتان بالاجاب  
 والى لاختلافهما يقتضي لثانته ان يكون  
 احدهما صادقة والاخر كاذبة على  
 حسب الواقع قوله مختلفتان  
 للاختلاف الواقع بين قضيتين ومنه  
 لا يخلو

من ان لا واسطة بين  
 بين مستقلة كقولنا زيد كاتب  
 زيد ليس بكاتب  
 لا يخلو

لا يخلو ولا يخلو  
 لا يخلو ولا يخلو



ومفرد وخصية وقوله قضيت اخراج  
 الاختلاف الواقع بين عتقتين وقوله  
 بالايضا واللب اخراج الاختلاف بالانصال  
 والانفصال والاختلاف الكلية والجزئية  
 والاختلاف بالعدد والاختلاف في ذلك  
 وقوله بحيث يقتضي الاخر اخراج الاختلاف  
 بالايضا واللب بحيث لكن لا من حيث  
 ان يقتضي صدق احدهما وكذا للآخر  
 فوزيد ساكن وزيد ليس بحرك لانها  
 حارقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف  
 بالايضا واللب بحيث يقتضي صدق احدهما  
 واللب الاخر لكن لا لذات ذلك الاختلاف  
 فوزيد انسان وزيد ليس بناطوقان  
 الاختلاف بين هاتين العتقتين لما يقتضي  
 ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا

لان قولنا

لان قولنا زيد ليس بناطوق في قوة  
 قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا  
 زيد انسان في قوة قولنا زيد ناظوق فيكون  
 ذلك بواسطة الذات **قال** ولا يتحقق  
 ذلك **اقول** العتقتان المتناقضتان  
 بينهما التناقض لا يجوز ان يكونا  
 خصوصيتين او محصورتين او مملكتين  
 فان كانتا محصورتين فلا يتحقق التناقض  
 الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدات  
 الاولى وحدة الموضوع لانهما مختلفان  
 وهذه الوحدة لم تتأقضا في زيد قائم  
 وعمر ليس بقائم لجواز صدقهما معا  
 وكذا هما معا والثانية وحدة المحمول  
 ان لو اختلفا في المحمول يتناقضا فوزيد كاذب  
 وزيد ليس بشاعر والثالثة وحدة

وكذا قولنا زيد ناظوق  
 ليس بمتكلم



الزمان ان هو اختلفا فيها لم يتناقضا في  
 زيد نائم لئلا يزيد ليس بنائم في الاربع  
 وحدة لكان لانهما لو اختلفا فيها لم  
 تتناقضا في زيد قائم في الدار وزيد ليس  
 بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة  
 لانهما لو اختلفا فيها اي في الاضافة  
 لم يتحققا تناقضا في زيد اب لم يزد وزيد  
 ليس بابي لكانا في السابعة وحدة القوة  
 والفعل لانهما لو اختلفا فيها بان يكون  
 النسبة في احد ليس ما بالقوة وفي الاخر  
 بالفعل لم يتناقضا في الخمر في الدين  
 مسكر اي بالقوة والخمر في الدين ليس  
 بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة  
 الكل والجز لانهما لو اختلفا في الكل  
 والجز لم يتحققا تناقضا في الزنجي

في اسود

اسود اي بعينه الزنجي ليس باسود  
 اكله والتمانية وحدة الشرط لعدم  
 التناقض بين القضيتين عند اختلاف  
 الشرط كقولنا الجسم مغرق في البحر  
 بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمغرق في البحر  
 اي بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا  
 فاعلم ان القضيتين اذا كانا لحدسهما  
 موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة  
 جزئية وان كانت سالبة كلية كانت  
 الاخرى موجبة جزئية فتقيض الموجبة  
 الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا  
 كل انسان حيوان وبعض الاشياء ليس  
 بحيوان وتقيض السالبة الكلية انما هي  
 الموجبة الجزئية كقولنا الاشياء من  
 الانسان حيوان وبعض الانسان

اي بشرط التناقض  
 في تلك الوحدات

في الزنجي في الدين



حيوان وملكة هذا مسئلة في المحصورات  
والحق ان يراد المراد من هذا اي قوله  
ونقيض الموجبة الكلية الى اخرها  
ليس في موضعه وانما في موضع بعد  
تحقق المحصورات **قال** المحصورات  
لا يتحقق الى اخره **اقول** ان كانت القضية  
المتناقضتان محصورتين لا يتحقق  
بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية  
ان يكونا كليتين والآخر جزئية  
وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الحد  
المذكورة ولو قيد بعد قوله في الكلية  
بقولنا ايها الكان اولى ليكون  
اشارة اليه اعني الى اتفاقهما في  
الوحد المذكورة وانما قلنا انه لا  
يتحققا لتناقضهما في المحصورتين الا  
بعد

٢٦  
بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان  
الكليتين قد يكونان قولنا كل انسان  
ساقب ولا شيء من الانساقب جزئيتين  
قد يصح ان نقولنا بعض الانسان  
ساقب وبعض الانساقب ليس بكاتب  
فنتقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبا  
العكس اي نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية  
وان كانت القضية امرين تحكمهما  
حكم المحصورات في الحقيقة من حيث انهما  
في قوة الجزئيات **قال** العكس الى اخره  
**اقول** من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس  
بمعنى وهو عبارة ان يصير الموضوع في القضية  
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكليتي  
اي الابطح والسلب اي وان كان الاصل  
موجبا كان العكس ايضا كذلك







اما عدم انعكاسها كلية فليلا يتحقق  
بما لا يكون المحول فيها اعين من الموضوع  
وعند الانعكاس من يلزم صدق  
الاخص على كل اعم وهو محال مثلا يصدق  
قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان  
انسان والآن ان يصدق الانسان الذي  
هو الاخص على كل حيوان الذي الاعم  
وهو محال ولما انعكاسها جزئية فلا  
اقلنا كل انسان حيوان نجد شيئا موافقا  
بالانسان والحيوان وهو ان انسانا فيكون  
بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المص  
في تقليل انعكاسها جزئية ولا وفيه  
ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان يلزم  
ان يصدق بعض الحيوان انسانا والاصدق  
تقريبه وهو الاشئ من الحيوان بانسانا  
فيلزم

كل ان يصدق الانسان  
وان كان اعم من الانسان  
الموضوع اعين من الموضوع  
فلا يتحقق انعكاسها كلية  
مثلا كل انسان حيوان

فيلزم للمساواة بين الانسان والحيوان  
فيصدق ليس بعض الانسان حيوان وقد  
كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلق  
او نظم ذلك التقيض الى الاصل ليج تسلب  
الاشئ عن نفسه وهو ممتنع هكذا كل  
انسان حيوان ولا اشئ من الحيوان بانسانا  
ينبع من التحلل الاول وهو الاشئ من الانسان  
بانسان وهو محال **قال** والموجبة الجزئية  
الآخرة **اقول** القضية للموجبة الجزئية ايضا  
تتعلق بموجبة جزئية كما ان القضية  
الكلية للموجبة تنعكس اليها والموجبة  
كما الجزئية التي ذكرناها فاما ان يصدق  
بعض الحيوان انسانا يلزم ان يصدق  
بمترحيه الانسان حيوانا لاننا نجد  
شيئا مقيما موافقا بالحيوان والانسان

المذكورة  
ان الجزئية تنعكس بموجبة جزئية

عكسه وهو بعض الانسان ليس  
بحيوان لصدق تقيضه وهو الانسان  
حيوان والايوجد الكل للصدق الجزئية هو  
محال ولما قد قوله لزم الان قد يصدق  
العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض  
الانسان ليس حيوانا ويصدق عكسه ايضا  
وهو بعض الحيوان بانسانا **قال** القياس  
**اقول** المطلوب الا على المقصد الاقصى من  
الاصطلاح المنطقية المنكبة القياس  
ويعتبر في ان يكون المؤلف من اقوال متي  
سلمت لزم عنها اي عن تلك الاقوال انما  
قول آخر قولنا العالم متغير في كثير  
حادث فانه فيمكن ان يكون قولين اذا  
سلمت يلزم عنهما انهما العالم حادث  
والمراد من القول اعم من ان يكون مقبولا

انما هو  
المراد من القول

او ملفوظا

او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق واحد  
لينا اول القياس المؤلف من قولين والقياس  
المؤلف من قول ما فوق الاثنين فالقول  
الواحد لا يعنى قياسا وان لزم عنه لذاته  
قولا آخر لكل المستوي عكس التقيض وهو  
اذ سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم  
ان يكون سلسلة في نفسها بل يلزم ان يكون  
بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول  
آخر لا يدخل في التقيض القياس الذي يصدق  
صاوقه والذي كماله والذي مقدماته  
كاذبة كقولنا كل انسان جاد وكل جاد  
جار فان هذين القولين كاذبان في  
انفسهما الا انه ما بحيث لو سلمنا  
لزم عنهما ان يكون كل انسان جارا  
وقوله لزم عنه ما بحيث لزم عن الاستقراء

وكل الصلوات  
والكلامات بعضها  
ربما هي في قولها  
بشيء انما هو



فيكون بعض الانسا حيوانا او بقول  
على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسا  
يلزم ان يصدق بحسب بعض الانسا  
حيوانا والا لصدق نقيضه وهو لا شيء  
من الانسا بحسب ان يولزم لا شيء لا شيء  
من الحيوان بانسا وقد كان الاصل بعض  
الحيوان انسا فان هذا خلق او نظم هذا  
اللائم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه  
كما مر **قال** والسالبة الكلية **اقول**  
السالبة الكلية يلزم ان تنفك سالبة  
كلية وذلك ان تنفك اسمها الى السالبة الكلية  
بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحيوان  
بانسا يلزم ان يصدق لا شيء من الانسا  
بحسب الا يصدق نقيضه وهو بعض الانسا  
بحسب وتنفك الى قولنا بعض الحيوان

انسا وقد كان الاصل لا شيء من الحيوان بانسا  
هذا خلق او نظم اعني التقيض وهو بعض  
الانسا بحر الى الاصل لينتج سلب الشيء عن  
نفسه هكذا بعض الانسا بحر ولا شيء من  
الحيوان بانسا ينتج من التمثل الا لا بعض الانسا  
ليس بانسا وهو مستحيل لصدق قولنا  
كل ما هو انسا فهو انسا بالضرورة **قال**  
والسالبة الجزئية الخ **اقول** السالبة الجزئية  
لا يلزم ان تنفك سالبة كلية ولا يصدق  
بما لا يكون الموضوع فيها اعم من المحمول  
فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم  
ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص  
وهو محال لان كل اخص يستلزم اعمه  
فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس  
بانسا كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق

لا تنفك سالبة جزئية  
عن سالبة كلية  
لان سالبة جزئية  
لا تلزم سالبة كلية  
فان سالبة جزئية  
لا تلزم سالبة كلية  
لان سالبة جزئية  
لا تلزم سالبة كلية

فان قولنا  
بعض الحيوان  
ليس بانسا  
لا يصدق



والتي هي

والتي هي لانها ما وان لم يقد انهما  
لكن لا يلزم عنهما شي اخر اليها الخلق  
وقد لو لم اعرفها او قوله لذاتها بخبر  
به عن القياس الذي يلزم عنه بعد تسليم  
قول اخر لكن لا لذاته بل بولطه مقدمة  
اجنبية كما في القياس المساوي وهي  
ما يشتركون قولين بحيث يكون متعلق  
محمول اولهما موضوع الآخر لقولنا  
كل مساوي **فان** مساوي **فان**  
هذين القولين يستلزمان ان مساوي  
لكن لا لذاته ما بل بولطه مقدمة اجنبية  
وهي ان كل مساوي المساوي مساوي لذلك  
واما قلنا ان اقوال ولم يقل من مقدمة انبلا  
يلزم الدعوى لان المقدمة قد عرفت  
بانها قضية جعلت جزء القياس فخذوا

القياس

القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا  
في تعريف القياس يلزم الدعوى **قال** القياس  
وهو ما اقتضى اليه **اقول** القياس قسم  
الواقعين اقتضى اليه واستثنائي لانه ان لم  
يكن عين النتيجة او تقيضها المذكور في  
القياس بالفعل فهو اقتراني لقولنا كل  
جسم مؤلف وكل مؤلف محد فكل جسم  
جسم محد وقولنا كلما كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود وكلما كانت  
النهار موجود فالارض مضيئة ينتج  
كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة  
وان كان عين النتيجة او تقيضها المذكور  
فيه بالفعل فهو استثنائي لقولنا ان كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس  
طالعة فالنهار موجود ولكن النهار  
لا **او نقول**

قوله الشمس طالعة  
منه تحقيقه



ليس بوجوده فالشخص ليس بطالقة  
 شقي وهو هنا تقيض النجدة وهو النفس  
 طالقة مذكرة فيه فان قلنا لكن الشمس  
 طالقة فيجب ان النهار موجود فلهنا  
 عين النجدة وهو قولنا النهار موجود  
 مذكي في الفعلين بالفعل والاسم الاول  
 اقترانيا لكون الحد وفيه مقترنة غير  
 وانما هي التالى استثنائية لا اشتراك على  
 اذلة الاستثناء والمردود تكون عين النجدة  
 او تقيضا مذكرة بالفعل في التقيض هو  
 ان يكون طرفها او طرفا تقيضا مذكرة  
 بالتقريب الذي هو في النجدة **فلا** ولكن  
 بين مقدمتين التقيض **فلا** اعلم  
 ان المشتك المكنون مقدمتين التقيض  
 فصاعدا في هذا او وسطا لوسطيين  
 طرف

طرف المطلوب سواء كان موضوعا  
 او محولا او مقعدا او تاليا وقد مرنا لهما  
 اتفقا وموضوع المطلوب يستحق هذا الصفر  
 لان الحصر في الاغلب والافضل او لا  
 فيكون اصفر ومحمول المطلوب في هذا  
 البطلان اعم في الاغلب والافضل الكثر او لا  
 فيكون اكبر والمقدمة من مقدمتين التقيضا  
 التي فيها الاصف شقي الصفر لشماتها  
 على الاصف فيكون ان الاصف وهذا  
 ليس الا معنى الصفر والمقدمة التي فيها  
 الاكبر شقي الكبر لشماتها على الاكبر فيكون  
 فان الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبر  
 واقتران الصفر والكبر في الايجاب  
 والسلب وفي الكلية والجزئية شقي  
 قرينة وضربا ولم يذكر المصريح بهذا

مختلفين بالايجاب والسلب اي اذا كانت  
 احدهما موجبة والاخر سالبة والا كما فتا  
 اما موجبتين او سالبتين واياما كانت  
 يتحقق الاختلاف في النجدة اما ان كانتا  
**فلا** فلا يصعد كل خيول فيكونا طلق  
 حيوان كان الحق الايجاب وكذا انهما طلق  
 واذا بد لنا الكبر فيقولون وكل فرس حيوان  
 كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين  
 فلا يصعد لاشي من الانسان يخرج من  
 من الفرس يخرج من الحق السلب ولو كان  
 الكبر وقولنا لاشي من الناطق يخرج من الحق  
 الايجاب خلافا لما وجد الاختلاف بين مقدمتين  
 المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا  
 الشرطين كلية الكبر في هذا الشكل والا  
 لاختلاف النجدة كقولنا لاشي من الانسان

كفرين

يفرس وبعض الحيوان فرس كان الحق  
 الايجاب ولو قلنا بعض الساهر فرس كان  
 الحق السلب وهذا على تقدير ايجاب الكبر  
**فلا** على تقدير سلبها فلا يصعد قولنا  
 كل فرس حيوان وبعض الحيوان ليس حيوان  
 والحق الايجاب ان قلنا وبعض الحيوان ليس  
 فيقولون كان الحق السلب ولم يذكر المص  
 رحم الله هذا الشرط **فلا** والشكل الاول  
**فلا** لما كان الشكل الاول بين الشكل  
 اصطفا في النجدة سرقة اليه ولهذا جعل  
 ما جعل مميزات العلوم الا ذلك اورد به  
 المنقوص ههنا ح ضرورية النجدة دون غيره  
 ليجعل يستوي اي قانونها النجدة من المطلوب  
 وتوطئة لتفهم الباقي وضرب النجدة  
 اربعة لان القيمة العقلية تقتضي ان يكون



وهيئة التأليف في الهيئة الحاصلة  
من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا  
والاشكال اربعة لان الحد الاول  
ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا  
في الكبرى فهو الشكل الاول في كل  
ب وكل ب ا فكل ب ا وان كان با  
اى ان كان موضوعا في الصغرى محمولا  
في الكبرى فهو الشكل الرابع في كل  
ا ب فبعض ب ا وان كان اى الحد الاول  
موضوعا فيهما اى في الصغرى والكبرى  
فكل ب ا فكل ب ا فبعض ب ا  
فهو الشكل الثالث وان كان الحد الاول  
محمولا فيهما اى في الصغرى والكبرى فكل  
ب ا ولا شئ من ا ب فبعض ب ا  
فهو الشكل الثاني وهذه هي الاشكال  
الاربعة

الاربعة

سبعة عشر يا فسقط عنها اثني عشر  
كاتبين في المطلق اربع اربعة اربع  
الاول وهو ان يكون موجبتين كليتين  
والنتيجة موجبة كلية لقولنا ا ب ج  
وكل مؤلف محض ينتج كل جسم من  
والفرب الثالث ان يكون من الكليتين  
سالبة كلية لقولنا ا ب ج مؤلف  
من المؤلف بتقديم ينتج لا شئ من الجسم بتقديم  
والفرب الثالث ان يكون موجبتين  
والصغرى موجبة جزئية والنتيجة موجبة  
جزئية لقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف  
حادثة ينتج بعض الجسم حادثة والفرب الرابع  
ان يكون من موجبة جزئية صغرى وموجبة  
كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية لقولنا  
بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بتقديم  
ينتج

ينتج

ينتج بعض الجسم ليس بتقديم ومن هذا  
يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط  
في الشكل الاول والا لا خلت في النتيجة اما الاول  
فلان يصدق لا شئ من الانسان بغير شئ وكل  
فرب من حيوان والحق الايجاب واذا بدنا الكبرى  
بقولنا ا ب ج فرب من صاهل كان الحق السلب  
ولما اقبل فلان يصدق كل انسان حيوان  
وبعض الحيوان فرب من والحق السلب اذا  
قلنا وبعض الحيوان ضاحك كان الحق  
الايجاب والقياس لا اقتران في  
لما قيل قسم للمعرا فيعلم من قبل الاقتران  
واشتغال ارا فيبين ان كل واحد منهما  
من اى شئ يتركب فقال القياس الاقتران  
اما ان يكون يشترك من مقدمتين حليتين  
كما في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث

محدث



فان كلا من هاتين المقدمتين حليتا ولما  
 ان يتركب من مقدمتين متصلتين كقولنا  
 ان كانت الشمس طلعت فالنهار موجود وان  
 كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج  
 من اقتراح هاتين الشرطيتين المتصلتين  
 ان كانت الشمس طلعت فالارض مضيئة والمركب  
 من هاتين المتصلتين لا يثبت الا اتفاقا  
 كما ذكرنا في المطول واما ان يتركب من  
 شرطين منفصلين كقولنا كل عدد إما  
 زوج وإما فرد وكل زوج فهو إما زوج  
 الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين  
 المنفصلتين العدد اما زوج فرد او زوج  
 الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب  
 القابل المذكور من مقدمة حلية متصلة  
 سواء كانت الحلية حقية ومتصلة كبرى

او بالعكس

او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء  
 انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم  
 ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما  
 متصلة والاخرى حلية كقولنا كلما كان  
 هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب  
 من مقدمة حلية ومقدمة منفصلة سواء  
 كانت الحلية حقية ومتصلة كبرى او بالعكس  
 كقولنا كل عدد إما زوج وإما فرد وكل  
 زوج فهو ينقسم بمساويين ينتج من  
 هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة  
 والاخرى حلية كل عدد فهو إما فرد  
 او ينقسم بمساويين واما ان يتركب  
 من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة  
 سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة  
 كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء

انسانا فهو حيوان وكل حيوان لما يبيض  
 او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين  
 اولهما متصلة والاخرى منفصلة قولنا  
 كلما كان هذا الشيء انسانا فهو ابيض  
 او لود **قال** واما القابل للاستثناء في  
**اقول** لما فرغ من بيان القابل للاقتراح  
 شرع في بيان القابل للاستثناء فيقول  
 القابل للاستثناء مركب من مقدمتين  
 احدهما شرطية والاخرى وضع احد  
 جزئيهما اي اثباته او دفعه للزم وضع  
 الجزء الآخر او دفعه وكاف متصلة  
 او منفصلة اما ان كانت متصلة فليقول  
 ان كانت الشمس طلعت فالنهار موجود  
 لكن الشمس طلعت ينتج ان النهار موجود  
 ولو قلنا لكن النهار ليس موجود ينتج

ان الشمس

ان الشمس ليست بطالعة واما ان كانت  
 منفصلة فليقولنا ان كان يكون الفرد  
 زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج  
 ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس  
 زوج ينتج انه فرد واذ عرفت هذا  
 فيقول الشرطية للوضع في القابل  
 الاستثنائي ان كانت متصلة فليست  
 غير المقدمتين عين التالي والآن  
 انقلنا الآن عن المزمع فيبطل الملازمة  
 واثباته نقيض التالي ينتج نقيض المقدم  
 والآن المزمع وجود المزمع بدون الملازم  
 فيبطل الملازمة ايضا كما رايت في المثال  
 الاول وان كانت الشرطية للوضع  
 في القابل الاستثنائي منفصلة فليست  
 عين احد الجزئين سواء كانت متصلة



او تاليا ينتج تقيض الآخر لا متناع الجمع  
بينهما او لثناء تقيض احدهما الى احد  
الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لا متناع  
الخلق بينهما كما رايت في المثال الثاني  
فمليك بالتاسل في المثالين المذكورين  
هذا اذا كانت المنقصلة حقيقة وان  
اردت ان تذكر البحث بكماله والمنقصلة  
فارجع الى الرسالة الطويلة **قال البرهان**  
الى الخ **قول** من الاصطلاح المنطقية  
المذكورة لا يجب احتضارها عند الخوض  
في شئ من العلوم البرهانية وهو ينسب  
بانه قياسي واغنى عن مقدمة يقينية لانه  
اليقين كما سمين امثلة واليقين هو  
اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا  
مطابقا للواقع غير ممكن الزوال قوله

لا يمكن

قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الفن  
هو اعتقاد الزوال وهو لم يطابقا  
للواقع يخرج الجهل المركب وقوله غير  
ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقدر  
واما اليقينية فاقسام منها اوليات  
وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين  
كقولنا الواحد نصف الاثنى والكل  
اعظم من الجزء ومنها شاهدة وهي  
ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان  
من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا  
الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا  
ان لنا غضبا وخوفا ومنها خبريات  
وهي ما يحتاج العقل فيه في ختم الحكم  
الى تكرير المشاهدة مرة بعد اخرى  
كقولنا شرب السم قونية مسهل  
الصفراء وهذا الحكم انما يحصل بولادة

مشاهدة كثيرة ومنها حدسية وهي  
ما لا يحتاج العقل فيه في ختم الحكم الى كونه  
تكرار المشاهدة كقولنا نورا الشمس  
من الشمس لا اختلاف بتشكيلات النور  
بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس  
قربا او بعدا ومنها متواترات وهي  
ما يحكم العقل فيه في ختم الحكم بولادة السماع  
من جمع كثير الى العقل توافقه على  
الكذب كالحكم بان النبي صلى الله عليه  
النبوة واظهر الحجرة على يده ومنها  
قضاي قياسية استدل بها وهي ما يحكم  
العقل فيه بواسطة حاضرة لا تغيب  
عن الذهن عند الطرفين كقولنا الاربعه  
زوج بسبب واسطه حاضرة في الذهن  
وهو الانقسام بحسب اوين والوسط  
ما يقرب بقولنا لانه حين يقال لانه

كذا وكذا

كذا وكذا **قال الجدول** الخ **قول** من  
الاصطلاح المنطقية المذكورة الجدول  
وهو قياس مؤلف من مقدمات  
مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها  
في اليقينية كقولنا العلم حسن والجهل  
قيح الفرض وتربيها الزام الخصم وهو  
ظاهر ومنها الخطابة وهي قياس مؤلف  
مركب من مقدمات مقبولة من شخص  
مستقد فيها ومن مقدمات مظهرات  
والغرض منه ترغيب الناس فيما بينهم  
من امور ربما يشبههم ومعارهم كما  
يفعله الخطباء والوعظاء ومنها  
الشعر وهو قياس مركب من مقدمات  
تنبسط منها النفس وتقيض كما  
اذا قيل الخمر يا قوته سيالة تنبسط  
المفرود رعبت في شرورها واذا قيل



المسلّم مهقعة انقضت النفس  
 وتقرت عن اكلها ومنها المبالغة  
 وهي فكل من ولف من مقدّمات كاذبة  
 بتشبيهة بالحق او بالمشهور او  
 مركب من مقدمات وهمية كاذبة  
 والغلط لما من جهة الصورة او من  
 جهة المعنى اما ان يكون من جهة  
 الصورة فكل قولنا بصورة الفرس  
 المنقوش على الجدار انها فرس وكل  
 فرس صهاال ينتج ان تلك الصورة  
 صهاال واما ان يكون من جهة  
 المعنى فكل قولنا كل فرس انسان  
 فهو انسان وكل انسان فرس  
 فهو فرس ينتج ان بعض الانسان  
 فرس واعلم اما عليه الاعتماد

والتعويل

والتعويل من هذه القياسات  
 انما هو البرهان لكونه مركبا  
 من المقدمات اليقينية ولكن  
 هذا آخر ما كتبنا من الاوراق  
 لايضاح ما في كتابنا ايساغوجي  
 تمت هذا الرسالة بعون  
 الله ملك الوهاب على  
 يد العبد الصغير الخط  
 الباقي والعرفاني

بسم الله الرحمن الرحيم  
 والرب  
 في تاريخ  
 ١٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه  
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله اجمعين **قال** الحمد لله العجب  
 وجوه **وقال** افتح كتابي الحمد بعد الاستدعاء  
 بالتمية لان اداء الواجب من شكل تعبد واجب  
 الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لتبجيله  
 هذا التعريف **قال** هو الحمد هو اللسان وحده  
 لان المفهوم من لفظ الوصف فيها هو ذكر اللسان  
**قال** اذا قلت وصفت زيدا بكذا لم يتبادر اليك الا وصف  
 اللسان ومتعلقه بغير الشئ وغيره لان الجميل لما كان  
 متبادرا لا لانعام وغيره من مكان الاطلاق ولكن  
 الاعمال على تقدير جعله بالانسانية ولم يقبل  
 لا يكون **قال** انما الله هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم  
 لاننا لا نخلطه عن طائفة الاعتقاد او موقفة  
 افعال الجوارح لم يكن جدا حقيقة بل اسما  
 وفيه نظر لان الشبهة ذكرها في مدح الملائكة

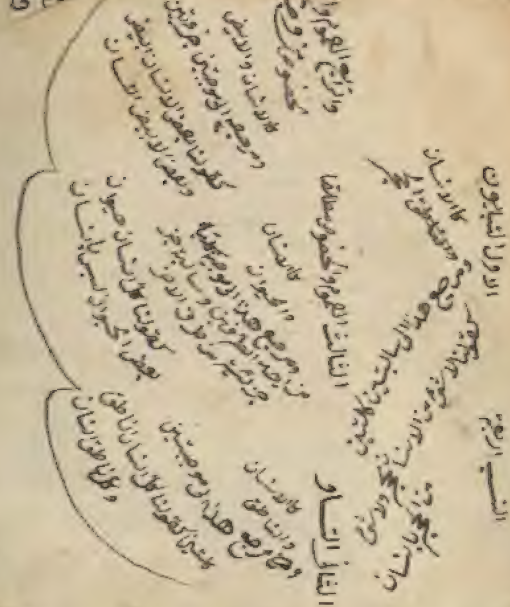
هذا هو الحق  
 الحمد لله  
 في تاريخ  
 ١٩٨

مثلا او صافا على سبيل المبالغة ولم يعتقدوه  
 وهذا هو الحق  
 في تاريخ  
 ١٩٨

هذا هو الحق  
 الحمد لله  
 في تاريخ  
 ١٩٨



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين



افعال الجوارح لم يكن جديا حقيقة بل استهزاء محض  
وفيها نظر لان الشبهة ذكرها في مدح الساطعين

شلا او صافا على سبيل المبالغة ولم يعتقد هجر  
بمنه في الحقيقة ان ذلك ليس بمتعدي بالانقار  
وهو يقتضون للهم والنقطة يداني الخيرية الملوحة  
الان يدان المادى تلك الاوهة المعلى الجارح  
يعتقد ان انصافهم به في المعلى فان قلت قد علم  
في المدح فعل الجنان ولا يمكن ان يصافى اعترافه بالان  
قلت كل واحد منهم ما شطره لكون فعل الانسان جديا  
وليس تقي منه ما جاز منه كما في الشكر العرفي وهو حق  
الميل جميع ما انعم الله عليه من النعم والبر وغيرهما  
الى ما قبله واعطاه لاجله كعرف النظر الى المعلى  
يسوى الله في من للمنعون ان يستدل به على وجود  
الناسخ ووجدانية والسمع الى انفسهم  
من الامور والاجتناب عن مساخطه ومنه يات من  
النوع وقس على سائر النعم الظاهرة والباطنة ولا  
جنى كما في المدح العرفي والتكرار للنعم وهما فعل  
عن تقطع النعم بسبب كونه نعم ومن هذا الظاهر ان  
للنعمتين لغوي وعرفي والتكرار ايضا منبئين  
لنعمي وعرفي والنسبة بين هذه المعلى الاربعة  
ينصوب على سنة او جرد الاول النسبة بين الحمد  
واللغو في عدم الوصف باللسان وهو ظاهر

الاول ثمانية  
الثاني ثمانية  
الثالث ثمانية  
الرابع ثمانية  
الخامس ثمانية  
السادس ثمانية  
السابع ثمانية  
الثامن ثمانية  
الاول ثمانية  
الثاني ثمانية  
الثالث ثمانية  
الرابع ثمانية  
الخامس ثمانية  
السادس ثمانية  
السابع ثمانية  
الثامن ثمانية

اللغوي والمعرف بالعموم والخصوص في جملتهما  
في الوصف باللسان في مقابلة الفاضلة في  
النعم السارية الى الغير كذا زيد على انفسهم  
وصدق الحمد للمعرف بدون اللغوي في فعل القلب  
والجوارح وصدق الحمد اللغوي بدون العرفي في  
الوصف باللسان في مقابلة الفاضلة وهي النعمة  
النسبة بين التكرار اللغوي والتكرار العرفي بالعموم  
والخصوص مطلقا صدق اللغوي على كل ما صدق عليه  
العرفي اعني عرف الجميع من غير ان يكون صدق التكرار  
اللغوي على كل جزء من اجزاء العرفي وهو فعل القلب  
واللسان وافعال الجوارح وقد انكر العرفي والتكرار  
النسبة بين الحمد اللغوي والتكرار العرفي بالعموم والخصوص  
مطلقا لانني تحقق عرف الجميع تحقق الوصف باللسان  
من غير عكس كما اني تحقق الوصف باللسان  
تحقق عرف الجميع وفيه نظر لانهم ان ينبروا بما عموما  
والخصوص مطلقا بالنسبة بين ما عموما من غير  
لتحقق لشكر العرفي في الانسان الاخر من اذ صدق  
جما انعم الله عليه بما خلق له ولم يتحقق الحمد

الاول ثمانية  
الثاني ثمانية  
الثالث ثمانية  
الرابع ثمانية  
الخامس ثمانية  
السادس ثمانية  
السابع ثمانية  
الثامن ثمانية

الوصف في عدم الوصف باللسان وهو ظاهر  
فيل في الجواب ان المادى بالشكر العرفي التكرار كمال  
الذي لا يكون شكر التكرار ولم يتحقق هذا التكرار  
لان شكر غير الاخر من كل من شكر لاخر من وابت  
تعلم ان هذا الجواب لا يشفي العليل الى اربعة النسبة  
بين الحمد العرفي والتكرار اللغوي بالعموم مطلقا  
لتصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه التكرار اللغوي  
على غير عكس كصدق الحمد العرفي بدون في مقابلة  
النسبة الواصلة الى غير التكرار من هذا ان قيدت  
النسبة في التكرار اللغوي بوصفها الى التكرار  
واما اذ لم يقيد ففهما متحدان الخامسة النسبة  
بين الحمد والتكرار العرفي بالعموم مطلقا صدق  
الحمد العرفي على كل ما صدق عليه التكرار العرفي من غير  
عكس كصدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب  
واللسان وافعال الجوارح وقد انكر العرفي والتكرار  
النسبة بين الحمد والتكرار اللغوي بالعموم والخصوص  
من وجه لان الحمد اللغوي قد يثبت على الفضائل  
وهي جميع فضيلة والتكرار يثبت بالفاصلين  
جمع فاضلة فيصدق كل منهما في الوصف باللسان

الاول ثمانية  
الثاني ثمانية  
الثالث ثمانية  
الرابع ثمانية  
الخامس ثمانية  
السادس ثمانية  
السابع ثمانية  
الثامن ثمانية

الاول ثمانية  
الثاني ثمانية  
الثالث ثمانية  
الرابع ثمانية  
الخامس ثمانية  
السادس ثمانية  
السابع ثمانية  
الثامن ثمانية

الاول ثمانية  
الثاني ثمانية  
الثالث ثمانية  
الرابع ثمانية  
الخامس ثمانية  
السادس ثمانية  
السابع ثمانية  
الثامن ثمانية







وقيل لها اني يلزم من فرض وجوده محال اشريك  
 الباري والممكن هو الوجود لا يفتقر ذاته لوجوده ولا  
 عدمه ليكون الوجود والعدم بالنسبة اليه كالتساوية  
 كجمع ما هو الله تعالى لوجودات وقيل هو الله  
 لا يلزم من فرض وجوده محال <sup>اشريك</sup> وعدمه محال  
 والواجب في المقامين واجب وجوده بالذات كالذات  
 وانما كان واجبا لوجوده بالذات كون وجوده مفتضا  
 للذات واجبا لوجوده بالذات كون الوجودات حين  
 وجودها وانما كانت الوجودات حين وجودها  
 واجبا للذات وهو الذي تعالى له وجود العلة التابعة  
 بلزم وجود العلول والمنتهى ايضا في المقامين  
 متمتع بالذات لشريك الباري عز وجل لما كان  
 مستاعدا ذاتيا لكونه مفتضا للذات ومتمتع  
 بالغير لعدم العالم وانما كان متمتعا بالغير لاستماع  
 المستعبد بخلاف العلول عن العلة التابعة والممكن ايضا  
 بنفسه المقامين احدهما الممكن الوجود كافراده  
 بالنسبة للانفصاما وانما هو الممكن لعدمه كالانفصاف  
 وهو كان  
 فرض وجوده

الخبر عن دار الله الدار الآخرة  
 والبحث عن سائر الدار الآخرة  
 وواقف الله و  
 لا يشك في ذلك  
 لا بد من ذلك  
 ولا يحتاج إلى  
 الفرائض وهو علم الآخرة  
 المستكمل على قسمين مكان العلم و  
 الخاص ودار العلم عام وهو علم  
 عن دار العلم ودار العلم الخاص  
 من غير ذلك  
 العلم ودار العلم  
 المستكمل

واعتاق قدم

[illegible][illegible]

احد الضميرين راجعا الى المنفرد والآخر الى الوجع حتى يكون اللفظ مفرد  
 والمنفرد غير الجبره ان اردنا لان كان اللفظ الى اللفظ وسيله للضرورة  
 ان يكون مفردا فليس راجعا الى المنفرد والآخر الى الوجع حتى يكون اللفظ  
 على الظاهر سواء في طرف الوجود والعدم على ما هو الاتفاق في هذا المقام  
 وانما اذا كان اردبلا لكان اللفظ العام ويوجب الضرورة عن اللفظ  
 فجاذا ان يكون الضمير راجعا الى المنفرد فقط غير ان يكون اللفظ  
 مفردا انما الوجود اي يكون الضرورة سلبا عن جانب الوجود اي  
 اللفظ الى واجب ممكن ان هذا اللفظ الى اللفظ فقط فالامكان يكون  
 مفردا انما الوجود اي يكون الضرورة سلبا عن جانب الوجود ولكن  
 هذا التوجب غير سبب لهذا المقام فان قلت الظاهر في قوله الممكن سواء  
 فاعلم والشأن ان الضمير لا يقع فاعلم انما اذا فسر باللفظ فجاذا  
 قوم الجبره سوي تجري غير فجاذا وقوم غير طرف كقولهم وليس  
 سوي الجبره ان سوي فاعلم ليس فان قلت انك سوي عن ذكر  
 الغير كونه عناء ذلك فذكر من جوامعنا او قلت سبب الغير الذي  
 سبق ذكره في الوصف الثاني فان زيادة اللفظ توجه زيادة  
 اللفظ وانما ثانيا فلللفظ وانما راجعا لللفظ وانما خامسا فان كان  
 والتفسير في التصدير باختباره شرة وخبره ان ذكر الاختيار اشارة  
 الى مذهب الحكماء ان ذكر الشر وحده اشارة الى مذهب المعتزلة

تبارك وتعالى  
عز وجل



والشر والظلم معا لا رد من الشؤوب والنجوس لان لما كان قالوا ان الله  
تعالى موجب لذات الفاعل الخا والاختصاص بالحق او مع كون فاعله  
مختار اهو ان شاء فاعله ان شاء لم يفعل كصدور الاختيار من  
هكذا قيل لكن وفيه ان الفاعل المختار بهذا المعنى من الاختيار والقدرة  
ان يقال ان معنى كوننا فاعلا مختارا هو اننا نفعي من الفعل وتركه  
كون موجب بالذات **يوافق** ان شاء وان لم يشاء فعل كصدور الضوء من الشمس  
ولما رعن ان رفاق قلت قد علم الشرف وهو ما ينبغي على الخير يوما  
او يبيع ان الخير اولى بالقديم قلت من وجوه **أما** ان قالوا النزاع فيه  
الكثر من النزاع فليز وانا قلنا قوله لا خير بنا سبغيه الذي سبق ذكره  
مؤخرا من جهة الصيغة ولما روفه اما اننا قلنا كثر من سبغيه  
نزاع السبغ وهو الظللة والنور كما قال الله تعالى جعل الظللة والنور  
و**أما** ان قالوا ان القيام مقام الحمد والشان واختتام مقام الحمد  
بالخير فلهذه الوجوه **قدم** واخر فان قلت لم اخرج صدور الشر والخير  
عن الممكن قلت لان صدورهما بعد وجود الممكن **قال** انشر بزم  
وامره **ان** قد قدم النزاع الامرين السابق لان الزعم لا يكون الا في الزعم  
وهو الشر والامر لا يكون الا في المورد ويو **الخير** **قال** ان كان في الشر الامر  
قد وقلنا **ان** **الشيخ** الكبير **ويطلق** على الكبير **وقد**

القدوة القدوة بكسر القاف وضمة باءي القدوة **قال** ائبل الذين  
 لا يهتدون **ان** العشرة والذين الطاعة والافعال والعدل وقيل ان  
 الذين تولى الشيخ الامر وفتح الباب ولو كان الهاء اسم قبله وانما الترتيب  
 يسكون في الراء فكل طمشور ولد اقل اعلم ابره وافر ابره  
**قال** طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه **ان** اعطيت الله حادثة فثراه  
 فيكون من قبل الجازة وليس فليكن **قال** اكان على بعض الاخوان  
 متعسرا على بعضهم متيسرا اقول الاخوان ان يكون بكسر الهمزة جع  
 كالمجموع على الاخوة **قال** ادبت ان اكتب بالتمسك فلو وقع وقع في  
 بيت التماسم وهذا اوله من ان الاداء لا توجد على كسر طيب الله  
 والاداء من التماسم معناه اللغو وهو التمسك على اللفظ لا المعنى الاصطلاح  
 لانه الظاهر التمسك بما هو من الطول بعينه وهو التماسم مع التماسك  
 معتبرا حقيقة التماسم وانما قال اوراقا ولم يقل ورقا ان اللفظ هو  
 الحرف فلا اوراقا فالحاصل ذكر الحرف فان قلت قال اوراقا ولم يقل  
 كتابا قلت التماسك اذ لا دلالة على صفة في **قال** الشريد نفسه  
 ولهم يسره **ان** الفاعل جعل ذلك الاوراقا عاتبا بتمسكه الكافر عن نفسه  
 بعض الاخوان دون بعض فان قلت ان اذالة التمسك يعني عن ذكر  
 التمسك التمسك لا يتسك ما به اياه قلت لا نعم استلزم الراء اذ اذالة التمسك

على تعميم التبرير لئلا يدل اللاحق التبرير على التبرير فقط بل تعميم التبرير  
يظهر من سوق الكلام بقوله وتعميم تبريره نصريح بما يفهم من السوفا  
**قال** والتدبر المبرر والموفقين **اقول** واللاحض المبرر من اشارة  
الحزب الثاني للتعميم بدون التبرير وقوله والموفقين اشارة الى تعميم  
التبرير لان التوفيق جعل الاسباب حاصراً خصوصاً المقصود وقيل التوفيق  
جعل الله تعالى فعل عباده موافقاً لما يحب ويرضاه **قال** اعلم ان  
المصطفين اصطلاحاً **اقول** الاصطلاح الذي لا يفرق بينه وبين الاصطلاح  
اتفاق قوم على استعماله في معنى معين لكن لا يكون وافضل الوصفين  
واصطلاحات المنطقيين والذكريات غابوا بواب المنطق وهو انه **قال**  
انه قاضية تعمم على الناس عن الخطا والافكار وانما تسعة  
الاول **الكل** **الحسن** **الذات** **الفكر** **الشارح** **الثاني** **الغيب** **الرابع** **الخاص**  
البرهان السادس للحجج السابعة الخطابية الناس من الفاعلة التامع الشرف  
فيها بما يذكر في مواضعها والمراد من الوجوب في قوله **يحب** **الحسن** **الذات**  
العاقل **الوجوب** الشرح الذي يكون ناكلاً عما لا يصلح والصوم ولا كفة  
ولا الوجوب العقل الذي يتبع الشرع بدونه كالصور بوجهة والتصدق  
بقائمة مثلاً كذا من الحاصلين يحصل كثيراً من العلوم من غير تصور  
يشي من تلك الاصطلاحات فان قيل هذا الكلام اشارة الى ان المنطق  
ليس للعلوم فليس من كونه الى انفسه من جملة العلوم في قوله قلن المراد من العلوم

قوله ان العلوم كونه الشرع في شئ من العلوم هو النطق قال انها من رسل الله وروايتين  
اساغوجي قال هذا الخطا من كتب كل اهل الهند واثبتوا في كتابي  
قلبت الكتاب العظيم فصار لي ومعنى الاثر بالعرب انت ومعنى الثاني  
ومعنى الثالث عدم الاخذ بالذات او الاخذ بغيره قال نقله المتفليون قال  
على الكمال الحسن وسبب تسميته بذلك ان جميعا من حكاية القدماء من قال ان شئ قوي  
الكل شئ عندنا قال اسمع يا اساغوجي قال وكان ذلك على طالع الكمال  
الكل فاك ان قوته ان يستخرج جميع ما فيها ثم قطع الحكم قال وراها اساغوجي  
عندكم وكان يحاط به في اثناء درسيه يا اساغوجي هكذا امر الفاضل قال  
لها و بهذا الوجه ينقل عن الشيخ في الذين الرازي قدس الله روحه  
في تكون اسم الشئ باسم فاري قال في ذلك ان على الحكم المتخرج  
الكل الحسن قال ودون ذلك جعل على الراوي وهذا الوجه ينقل عن مولانا  
مبارك شاه قدس الله روحه قال وعن مولانا قطب الدين الرازي قدس الله  
روحه قال وكقول هذا يكون تسمية الشئ باسم المتخرج والوجه  
الشهور في تسميته ان اساغوجي في الاصل اسم للورد الذي له حسن اوراق  
ثم نقل له هذا الكمال الحسن قال بين المتولد والبدن المتولد عنه فيكون  
تسمية الشئ باسم شبيهه والله قال يرايه الكمال الحسن قال انما  
الحكمة الكلية للحسن في رتبة رتبة ولنا قصة لان الكمال انما هو الرتبة











[illegible]

وهو الانقسام بمسأولين الاولين والفردية وهو عدم الانقسام  
بمسأولين للثلاثة فاذ كانا تحققوا محبة الاثنين والتفرد في  
الواجب تحقق الفردية والرجعية فيه فكون الاثنين والتفرد متلازمين  
والفردية والفردية لا يمتنعان والملازمة الاخرى هي كون الشيء متفردا  
لاخره الذهني بغير خلاف المردوم في الذهن شئت اللازم في الثاني  
الذكور من والاخذ بالاضافة الى ما كانا كما في النسبة الى الجنس  
والحرف بالنسبة الى العلم والوقت بان الله الحيوة وشرفا في كل تحقق  
الذاتية في الذهن في جميع هذه الاشياء المذكورة تحقق اللازم منه  
النسبة بينها وبين اللازم المتطابقين وبين الملازمة الذهنية بعموم  
طرفة فان الملازمة الذهنية اعظم طرافا من الملازمة المتطابقة لانها  
تحقق الملازمة المتطابقة بتحقيق الملازمة الذهنية وليس كذلك الملازمة  
الذهنية تحقق الملازمة المتطابقة لان الملازمة الذهنية حقيقة وفي الاخذ  
باضافة الى ما كانا مع ان عدم وبين الكليات الصادقة لهما  
عائدة فلما ارجعنا الملازمة بين الشيء واصوله فقلنا ان الملازمة  
ذهنية شرفا في الملازمة المتطابقة دون الملازمة المتطابقة بين الشيء  
وما من صطلح الملازمة لا يوجب تحقق الملازمة بين الشيء كما كانت  
الملازمة والاذا تذكرنا نسبتها من غير الحيل فان يكون الملازمة

لازمة للمفهوم او لا يكون فان  
ثم يمكن لازمة المفهوم جازية  
الملازمة التي هي حقيق

[illegible][illegible]

عز غانية  
عز حلة  
عز حرة  
عز حرة  
عز حرة  
عز حرة  
عز حرة  
عز حرة  
عز حرة  
عز حرة











والتواضع حقيقة النفس شمسها ذلك الشيء وانما هي الكون متساوية  
 الى ما يعرف الحقيقة كالحقيقة للشيء ان ما لنا والنسب والافعال  
 عجز فان قلت لم اورد الانسان مثالا للجزء ولم يورد من افراجه  
 ان الجزء الذي هو الانسان لا يزداد الا في طوله فان قلت لا  
 ان يزداد كما يطلق على الجزء الذي هو الانسان وهو الشئ الذي  
 الجزء الحقيقة كما يطلق على كل احسن تحت الاسم كالانسان  
 فاما احسن من تحت الاسم كالحوان ويسمى هذا جزئيا  
 وتسمى تلك وثانيها النسبة على ان افراد الكل كما يكون شخصيات كريد  
 وسخر ويكرى النسبة الى الانسان كذا يكون نوعا كالانسان  
 والنسبة الى النسبة الى الحيوان واما هاتان الفئتان انما تحصلان  
 على تقدير ارادة الماهية النوعية من الانسان واما اذا اريد من  
 افراد احسن جزئية وسخر ونسبة يكون جزئيا حقيقة على  
 التقدير وعلى التفسير في الكمال الذاتي يتفرع من احصائهما  
 والجزئية حقيقة جزئية وثانيها ما لا يكون خارجا عنها  
 التفسير عموم وجوه مطلق لان الذات صادرة على نفس  
 الماهية دون الاول والكل الفرع يتفرع واحد وهو ما يكون خارجا  
 عن حقيقة جزئية فلهذا في هذا لا يصح تقسيم صاحب الحق لكونه

عليه الفرس

التوحيد لا يمكن فخره انما في نفسه **قال** الكل في نفسه فانه  
 وعرض **القول** لا يخرج من تقسيم الفروع الى الكل والجزء من حيث  
 وبما انما هو احكامه فقال الكل في نفسه فانه وعرضه لانه  
 او الكل اثنان يكون داخل حقيقة الافراد المتخذ سواء  
 لكل الافراد حقيقة او نوعية او لا يكون داخلها فان كان داخلها  
 فيها فهو الكل الذي كالحوان بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد  
 وعمر ويكرى وعرضه لافراد الشخصية المتخذ تحت الانسان  
 والحيوان داخل الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكلما  
 الحيوان كله داخرا بالنسبة الى الفرس والبق وغيرها من الافراد النوعية  
 المتخذ تحت الحيوان والبراد من الدخول في قولنا ما ان يكون داخل  
 خدم الفروج ليدخل الماهية في الكل الذاتي ومما زاد صاحب الحق  
 في الدخول هذا والا لا يصح بعد ذلك تقسيم الكل الذاتي الى الجنس  
 والفرع والفصل وان لم يكن داخل الكل في حقيقة الافراد  
 المتخذ تحت من الشخصية والنوعية بل كان خارجا عنها فيكون  
 عرضا كالفصل بالنسبة الى زيد وعمر ويكرى فانه خارج عن حقيقة  
 لان حقيقة الحيوان الناطق والفرع خارج عنها فاستمر  
 الكل الاول ذاتيا لان الذات هو الحقيقة والحيوان داخل الحقيقة

والمولم والداخل

ثم احبب من هذه الاعراض بان هذه الشخصية او تسمية الماهية ذاتية  
 ليست بالقول كما كانت لغوية في حقيقة اجزاء الماهية حتى يلزم ذلك  
 انتسابها لنفسها الى نفسه بل افاد اوجه التسمية اصطلاحية فلهذا  
 يرد ذلك الجذور وبعضه احب من هذا الجواب آخر على تقدير تسليم  
 كون الشخصية لغوية كما يقال بقوله ان الذات كما يطلق على نفس الماهية  
 كذلك يطلق على ما يصدق عليه الماهية من الافراد في نفس الذات  
 هي الحق الثاني فيمكن ح نسبة نفس الماهية الى ما يصدق على  
 من الافراد كما يمكن نسبة جزئها الى اجزاء الماهية اليه اي ما يصدق  
 في عليه ويجوز ان يراد الاعم منها فثبت الماهية الى الافراد وجوز  
 الماهية الى الماهية نفسها اعلم ان الذي اجنس او نوع او  
 فصل **الم** نحن ذكرنا ههنا طائفة يتفرع من ماهو المراد ههنا  
 وهو ان السؤال بما هو عن الشيء انما يطلب تمام ماهية الشيء و  
 وحقيقة قولنا ان يجازي جوان ما هو خارج عن الماهية ان تمام  
 ولا بما هو جزئيا كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الانسان لانه تمام  
 حقيقة فلو اجاب عن بما هو جزئيا من هو الجزء او الناطق وبما هو  
 خارج عن وهو الضمير مثلا لم يكن الجواب صحيحا ان كانا احدنا ليس  
 تمام ماهية زيد وعمر ثم لا يخفى ان يكون السؤال بما هو سؤال عن  
 شئ واحد او اشياء فان كان عن شئ واحد كان السائل طالبا لتمام  
 ماهية الشخصية يتجوز وكان عن اشياء كان طالبا لتمام الماهية  
 المشتركة بينها فاذا سئل عن الانسان والفرس معا لم يكن الجواب  
 لان تمام الماهية المشتركة بينهما فلو اجاب ههنا بما هو جزئيا الحيوان  
 كالحية او الخفاش او بما هو خارج عن كالتفسير مثلا لم يصح لان

غير جازم الا اذا قيل ما يكون داخله بعد ملزوم كما ت واما قول  
 الشارح من ان الماهية اذ كان داخله فهو ذاتي وان لم يكن داخل  
 بل خارجا عنه فيكون غير ذاتي فلهذا في هذا لا يصح  
 الماهية ذاتية بل هي من العرضيات وليس لها لان  
 الذات كما لا يخفى نفس الذات بالذات والعرضي بالعرضي لان  
 في ذاتها من الذات في العرضي مع ان تفسيره ليس بالذات  
 بتعينه وخرج اما لعدم قابلية التفسير الاول وهو نفس الذات بالذات  
 للذات ويلزم بعد التفسير الاول قول فيكون التفسير وهو قولنا  
 هذا اما ما نفا على ان السائل لا يفهم وجود نفس الماهية في الذات و  
 التفسير بمعنى وانما عدم قابلية التفسير الثاني وهو نفس العرض بالعرض  
 للذات ويلزم بعد الدخول قوله ما ينبغي من قولنا اعلم ان الذي اجنس  
 او نوع او فصل فانه ان كانا وبما هي حقيقة التفسير فيكون  
 نفس الماهية العرضية وما ينبغي من قوله عن **قال** لا يقال ان الذاتي  
 هو النسبة **القول** اعترض الشيخ على ما يجوز نفس الماهية ذاتية بان  
 الذات هي النسبة الى الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية  
 والا فلو كان ذاتية لزم انتساب الشيء الى الذات والاشياء لا النسبة  
 بتفسير الماهية بين النسب والنسب والاشياء لا بتفسير

ثم



كل واحد منهما ليس تمام الماهية المشتركة بينهما اي بين الانسان  
والفرس فانما المشترك هذا على وجه الظاهر فاعيان الكل الذي يخص  
في تلك اقسام جنس نوع وفيصل لان اي الكلي الذي ان كان مقولا  
في جواب ما هو السؤال بما هو مشترك المحضة اي الماهية  
الخاصة بغير كماله يكون مقولا في جواب السؤال بما هو مشترك  
لم يكن مقولا في جواب حال الموضوعية ايضا في وجوب شي من هذا  
الكل المتولد جنسا كالحبوان بالنسبة الى الانسان الى افراده والكل  
الحقيقية فان اذا سئل بما هما عزمهما كان الجواب عزمهما لان عزم  
عن ان السؤال بما هما عن الشئين طلب لتمام المشتركة بينهما وتمام  
المشتركة بينهما هو الحبوان فقط فيكون الجواب هو الحبوان فقط  
واذا افرد في كل واحد منهما في السؤال لم يقع الجواب ان يقع جوابا  
عن كل منهما كما مر من ان السؤال بما هو عن شئ واحد يطلب لتمام  
الماهية المختصة به وليس الحبوان لذلك بل هو جز عن تمام ماهية  
كل واحد منهما اي من الانسان والفرس فيكون الجواب في السؤال  
من الانسان وحده هو الحبوان الناطق وعن الفرس وحده هو  
الحية الصاهل كونهما تمام ماهية كل واحد منهما فان قلت لم  
قدم الكلي الذي في بيان الكليات المشتركة على الكلي المخصوص فقلت لان  
الذات متقدمة على ما يرض عليه والمتعلق بالتقدم اوليا  
بالتقدم من المتعلق بالناظر فقدم بيان اقسام الكل الذي  
وقرير كقرير منها على بيان اقسام الكل المخصوص وهو يفصل  
قسم منها فان قلت لم قدم الجنس ههنا على النوع مع انه مقدم  
النوع على الجنس في صدر الكتاب قلت قد يدعي ههنا نقل الى

واحد وهو يختلفان بالحقايق يخرج النوع يخرج  
بهذا القيد ايضا عن تعريف الجنس فهو لا انواع اي الناطق  
للا انسان والصاهل الفرس وانما هو للناظر وخواصها اي  
خواصه انواع لكن لما كان القيد الاخر على جواب ما هو  
يخرج الفصول للخواص مطلقا اي سواء كانت الفصول  
الانواع والاجناس والخواص خواص الانواع والاجناس  
اي من جهة اخرجها اي اخرج الفصول للخواص مطلقا اي  
للقيد الاخر وانما الفرس لما في مطلقا فخرج الى القيد  
فقط يكون مستحضر للاحتراز بهذا القيد بالنوع في كل  
ما هو لان بعض الكليات في معنى الفصل  
والمناصرة لا يقال في جواب ما هو بل في جواب اي شئ هو  
الفصل في جواب اي شئ هو جوهره وذا في المناصرة في  
اي شئ هو عرضة والبعض الاخر اعني العرض العام لا يقال في  
الجواب اصلا اي الجواب ما هو ولا في جواب اي شئ هو فان  
قلت لم كان الفصل والمناصرة مقولين في جواب اي شئ هو ولم  
يكونا مقولين في جواب ما هو قلت لانها لما كان متريين لما هو  
فصل او خاصة لما كانا مقولين في جواب اي شئ هو ولما كانا ماهية  
مختصة ولا ماهية مشتركة لما كانا فصلا وخاصة لم يكونا  
مقولين في جواب ما هو فان قلت ما السبب في ان العرض العام يكون  
مقولا في جواب ما هو ولا في جواب اي شئ هو قلت ان  
العرض العام لا يمكن ماهية ولا ميز الماهية بل هو عرض  
عام له لا يمكن مقولا في جواب ما هو ولا في جواب اي شئ هو قوله  
جوابا

ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل تقدم النوع هناك  
نظرا الى القيد والكل جزء ما تقدم اليه وانما تقدم النوع وانما تقدم  
فصله ما سبق في صدر الكتاب كل ايدلا طائلا تحت  
لان المتعلق على كثيرين يعني عنه لان مفهوم الكل هو مفهوم  
على كثيرين بعينه لان الكل يدل على كثيرين اجالا وانما المتعلق على  
كثيرين بذاته عليه فمفهومه ليس يكون فايد تحت ذلك الكلي وهذا  
سؤال وجوابه ليس في هذا المقام ابرادها والمحقق ان الكلي  
جنس يشمل الكليات بالمرحاة والكل المتعلق به قوله على كثيرين  
واما ذكره على كثيرين فيكون موصوفا لقوله على كثيرين والمفهوم  
ان هذا التعريف لغير الجنس ولا يدعي تعريفه من ذلك يخرج  
النوع والقيد الذي يخرج به النوع هو مختلفين صفة يقتضي  
والموصوف وحقوله على كثيرين خارجا عن صفة متعلقا فذكر  
المقوله ليكون له متعلقا فليكون ذكر المقول مستغنيا عن ذكر  
الكلي لان ذكره اي الكلي للجنسية ولان ذكر المقول لاجل المتعلق  
لا لاجل الجنسية مقول جنس متاولا اما متاولا والكلي  
فان لان الكلي يحل على افراد فيقال لكل انسان حيوان فالحيوان  
كله على افراد وهو افراد الانسان وانما متاولا للحيوانات  
فان للحيوان يحل على افراد في الظاهر فيقال هذا ازيد وانما قلنا  
بجيب الظاهر لان الحيواني الحقيقي لا يكون ولا يجوز على شئ اصل  
بحسب الحقيقة بل الجواب بالحقيقة هو مفهوم الكلي الذي يحصل  
من التناول وتناول قولنا هذا ان هذا اسمين من ايدلا  
صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كل وان فرض اختصاصه به

قولا ذاتا لبيان الواقع لا الاحتراز عن شئ قال وان كان  
الذي مقولاه هذا اشارة الى الفصل الثاني من الذي وهو  
النوع وهو ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب المشتركة والمفهوم  
ما يسمى هذا القسم من الذي النوع مثال كالانسان بالنسبة  
لا افراد الشخصية من زيد وعمر ويكر وغير ذلك من الافراد  
لاننا اذا سئل عن هذه الافراد على سبيل الاشتراك بان يقال ما هي  
سائر الجواب الانسان لان السائل طلب الماهية المشتركة بينهما والاشارة  
المشتركة بينهما الانسان فان الانسان يكون جوابا عن هذه الافراد  
الافراد في السؤال بان سئل عن زيد فقط او عن عمر فقط كان  
الجواب ايضا الانسان لان سؤال الانسان عن الافراد على سبيل  
الافراد طلب الماهية المختصة لكل واحد واحد منها والماهية  
لكل واحد واحد هو الانسان فقط فنفهم من هذا النوع يكون  
مقولا في جواب ما هو بحسب المشتركة والمفهوم ما فان قيل ان  
مقوله النوع في جواب بحسب المشتركة ومقوله النوع بحسب  
المفهوم ليس في زمان واحد فكيف يقع قوله في الجواب بعينه  
ان المراد شيون هذين الوصفين اعني لو لم يتجسسا يكون مقولا  
في جواب بحسب المشتركة وكون النوع بحيث يكون مقولا في جواب  
ما هو بحسب المفهوم لانه النوع في زمان واحد لان المتعلقين  
في زمان واحد قال ويرسم بان كل مقول على كثيرين مختلفين  
المداد اقول الكلام ههنا كما الكلام هناك فان قلت لم  
اخرج العرض العام بالقيد الاخر مع انه يخرج بالذات يخرج به  
الجنس قلت اراد ان يخرج قسم العرض اعني الخاصة والعرض



بقيد واحد وهو القيد الأخير فان قلت لم قلت قد قول  
تختلفان بالعدد أي بالعدد بقوله دون الحقيقة قلت لو لم يقد  
بالعدد لكان النوع لان الجنس يكون مقولا في جواب ما هو  
على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالجواب في جواب ما هو  
وهذا الفرس وذاك الفرس وان كان مقولا بحسب اشتغال  
السؤال على الحقيقة المختلفين وبحسب جعل المتفقي في حكم  
الواحد وان كان الذي غير مقولا هذا شروع  
في القسم الأخير من الثاني ولا بد هنا قبل الشروع في التفصيل  
من معرفة قاعدة وهي ان السؤال يأتي شي هو على ثلاثة أقسام  
أحدها ان لا يرد على أي شيء هو قيد وثانيها ان يرد عليه قيد  
وهو في ذاته والثالث ان يرد عليه قيد وهو عرضي فقط  
فان كان الأول والجواب ما يميزه سواء كان فصلا قريبا أو بعيدا  
او خاصا كما اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو يصح ان يقال  
جوابا انه ناطق او حيوان او صاحب كمال من غير ان يرد عليه عن  
غيره في الجمل فان كان الجواب بالفضل وحده لان الشيء الذي  
هو المراد لا غير كما اذا سئل عنه بأي شيء في ذاته يتبع في الجواب  
ان يقال انه ناطق او حيوان او صاحب كمال في ذاته فانه ان كان الثاني  
كان الجواب عنه بالخاصة وحده كما اذا سئل عن الانسان بأي  
شيء هو عرضي فالجواب به بخاصة كالضاحك اذا عرفت هذه  
القاعدة فتقول الذي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل يكون  
مقولا في جواب أي شيء هو في ذاته هو الفصل ولما كان في قول بل هو  
في جواب أي شيء في ذاته نوع خفاء فشرع بقوله ما يميز الشيء اه

الثاني كان في الفصل

ومن

ومن هذا التفسير عرفت ان كل ماهية لها فصل وجعلها يكون لها  
جنس وهذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين فيجب ان ترتب  
الماهية من امرين متساويين وكان كل منهما فصلها وهذا هو  
الجنس على امتناع ترتب الماهية من امرين متساويين عند المتقدمين  
وجواز عند المتأخرين **قوله** لا يقال الفصل الذي يميز الشيء  
قوله في الجنس كان قولنا مثل دخول الفصل الذي يميز الشيء  
بشيء في الجنس كالفصل الانسان والحيوان والفصل الذي يميز الشيء  
عن بشارته في الوجود كجنس الماهية المركب من امرين متساويين واما  
متساويين في نفس الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته كما اذا وضعا  
ان ماهية مركبة **قوله** متساويان في الصدق كان كل  
منها يميز ماهية **قوله** عتبا بشارته في الوجود **قوله** بيان على بطلان  
ترتيب الماهية اه **قوله** استدلال على بطلان بان يقال لو ترتب ماهية  
حقيقة من امرين متساويين فان ما يحتاج احدهما من الآخر هو  
بحال ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقة الى البعض  
ليحصل كمال الاتصال واحتياج فان احتياج كل منهما الى الآخر يلزم  
الدور وهو توقيف الشيء على نفسه وانه احتياج احدهما  
الى الآخر لا ان الآخر يلزم الترجيح بل يرجح ان الثاني متساويان و  
احتياج احدهما الى الآخر ليس له من الاحتياج الآخر **قوله** فيعلم  
هذا كانت العلوم عليها بذكر الجنس اه **قوله** اختلاف الشيء هنا  
فوقع في بعضه بان يذكر وفي البعض الآخر ان لا يذكر ولكل واحد منهما  
وجه اما على الاول فيكون المعنى الاعتراض في ذلك المعنى هذا اي  
لقد بين الاكتفاء بالجنس على ان يبين ترتيب الماهية من امرين متساويين  
ان يذكر الجنس في التعريف أي في تعريف الفصل وهو قول كل يقال

ولو قال في الوجود انبثاؤه اقول

خبر عن الجنس

على الشيء المسمى كما ذكره في تعريفه وهو الذي يميز الشيء عتبا  
يشترك في الجنس ليعلم من التماثل بينهما واجبي عن هذا بوجهين  
الاول انما كان النطقين ههنا مذهب لأن من ههنا الفصل  
ما يميز الشيء في ذاته عتبا بشارته مطلقا اعني ان يكون في الجنس وفي  
الوجود بشارته عتبا بشارته الماهية وعرض الفصل ولم يذكر في الفصل  
الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب الى ان الفصل يميز الشيء في ذاته  
عتبا بشارته في الجنس بشارته على بطلان تلك الماهية واذ في تعريفه  
لفظ الجنس فقال لا يميز في الشيء شيئا من جوابا في معنى هذه ذات  
من جهة ان اراد القائل بشارته مذهبي في ذلك لفظ الجنس في التعريف  
اشارة الى المذهب الثاني وتركه في التعريف اشارة الى المذهب الاول  
والوجه الثاني ان الفصل اختار المذهب الثاني فذكر لفظ الجنس  
اولا ثم تركه ثانيا كلفا بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم  
التماثل في ذاته على الثاني فيكون محصل الاعتراض في ذلك المعنى  
على هذا أي على بطلان ترتيب الماهية من امرين متساويين ان لا يذكر  
الجنس في التعريف كماله بذكره في الوسم لانه لا يختص به عن شيء و  
اجب عنه بان جميع القيود المذكورة في التعريف لا يجب ان يكون  
للحتم ان لا يجوز ان يكون بعضها لبيان الواقع كما مر ومن هذا  
التحقيق عرفت ان الشارح بهذا على المتقدمين ما اذا **قوله**  
متناول كل ما ليس بالكلية اه **قوله** فان قلت ما السبب في ان قال بالماضي  
ان الكل في ذاته ههنا فالجنس قلت لا تدعي ان قولنا بالماضي  
النوع الجنس النطقين ذكرنا ان الفصل على خصته النوع  
يخرج من النوع فكان فيه متضمن ان يتوقف ان الفصل لا يقال ولا يحمل  
عليه لان العلة لا يقال ولا يحمل على العلوة **قوله** والاول هو العرض  
الذي

الارام اه **قوله** لا يحتاج ان يذكر عن الماهية سواء امتنع ان يذكر عن الماهية  
مرجحت **قوله** ان الكتاب بالقوة الانسان وكان في ذاته بالثبوت او  
عن الماهية الوجود كالسواء بالثبوت لان السواد ليس له من الماهية  
الجنس من حيث هو **قوله** ولا يكون كل انسان اسود وليس كذلك **قوله**  
والثاني العرض القادر الى آخره **قوله** لا يكون القادر سواء وقعت  
القادره بالفعل سريعا كالفصل او بطيئا كالشباب والثبات  
اول ثم بعد ذلك انما لا يمكن اتصاله بالثبات **قوله** في تعريفه  
عناؤه **قوله** وقوله فقط يخرج الجنس **قوله** وكذا يخرج فصول الاجزاء  
كالجنس الحيوان والنام للجنس والنام والنام لانها في النظم أي النظم والنام  
والعرض للجنس لا يخرج فصول الانواع كالناطق والصاحل والناهي  
واما الجميع فيخرج القيد الأخير **قوله** قوله عتبا بشارته في ذاته كلفه اخرج  
النوع بجمعا **قوله** ويرسم أي العرض العام بان كل يقال اه **قوله**  
في تعريفه من مرارا متتعة ان العرض العام لا يقال في الجواب اصلا  
وهنا حكم بان مقول وايضا هنا قضى صريح واجب عنه بان  
من مرارا متتعة كان نقلا فيجب في جوابه هو او حكم هنا هو كون  
في جواب أي شيء هو لا ليس نفس الماهية ولا جزئها ولا خاصتها واما  
حكم هنا هو كون مقولا أي محمولا على افراد لا كون مقولا في جواب  
ما هو او في جواب أي شيء هو فيكون المحكوم به ههنا غير  
المحكوم به فذلك قد يلزم التناقض لعدم اتحاد المحمول وهو شرط  
فيه كما سبق **قوله** وقوله في علم ما تحت حقايق تحتها يخرج  
النوع والفصل والخاصة اه **قوله** اخرج النوع بهذا القيد مطلقا  
وكذا اخرج فصل النوع وصاحبه واما فصول الاجزاء على الفصول  
المعدة فالنوع يخرج بالقيد الأخير اما خواص الاجزاء سر في يخرج



عن طريق العرض العام لكونها عارضا بالنسبة الى الانواع ولا  
تدخل في تعريفها خاصة لكونها عارضا غير مقولة على ما نحن حفيظة  
واحدة فقط فلا مرد ان تزيد شريك في هذا المقام فارجع  
الى المطلوب **قال** وكون هذه التعريفات للكل في **القول** اى يكون  
هذه التعريفات المذكورة رسوما للكل كما قال الحنفية في الجمع  
وبرسم بناء اى معنى على المكان ان يكون لها اى للكلية النفس  
ماضي وحاضر واداء تلك الصيغ وما هي التعريفات التي تذكر  
من قبل الكل في النفس مائة وما اى ما هي مائة وما متساوية لها  
اى تلك الصيغ المذكورة للكلية فيكون تلك الصيغ مائة وما  
متساوية لاجابة المكثر فيكون الصيغ في المذكورة تعريفات للكل  
الساوية فيكون رسوما لاحد او لغيره انما هو واحد ولا لاجابة  
لغيره هذا الصيغ ضرورة اننا لا نرى يكون الحيوان جنسا الاكوت مقولة  
على كثيرين مختلفين بالحفاظ في جواب ما هو ولا يكون الانسان نوعا  
الاكوت مقولة على كثيرين مختلفين بالعدد وهو الحفظة وجواب  
عليه ما هو الفرق فقال انما كانا هذه التعريفات رسوما لان القوة  
عارضة والتعريف بالعارض رسم وذلك لان النفس في نفسه هو الكل  
الذاتي للجنس بالحقيقة سواء قبل عارض او قبل صفات القول  
فما يميزه ودفن في ذاته من مراتبها العارض بالسور  
فان القول عارض للجنس الطبع الذي هو مفروض للجنس النسخي  
الذي يتلوه متاقيه **قال** لكن المناسب ذكر التعريف **اى** اى التا  
على ان يراعى ان يكون لها ماضيا وراه تلك الصيغ وما ذكر التعريف  
الذي هو اعتمد في الحد والرسم لان عدم العلم بانها احد ماى عدم  
العلم بان تلك الصيغ ما هو وذلك لا يوجب العلم بانها اى الصيغ

فوسم لها بل يوجد عدم العلم بانها رسوم وانما الوجوب للعلم بانها  
 رسوم هو العلم بعدم كونها جودها لها **قال** العلم ينقسم الى قسمين  
 احدهما القول الشارح **القول** اى العلم اى التصور مطلقا وهو  
 حصول صورة الشيء في العقل ينقسم الى قسمين احدهما القول  
 الشارح والاخر الخلق وكذا العلوم ينقسم الى قسمين احدهما معلوم  
 تصويره والاخر معلوم تصديقه والجمهور ايضا ينقسم الى قسمين  
 جمهوره المتولين وتجهل تصديقه والجمهور وضع النطق للتفصيل  
 الجمهوره في التصور فلما هو بالقول الشارح وسمي الشارحا ايضا  
 اما شبيهه بالقول فلهذا القول وهو المركب والمركب مركب كذا عند  
 قوم وغالب عند آخرين والعصبي هو الاول واما بالشارح فلشرح  
 وايضا يعرف بها الاسماء وحفاها بها وحصول الجمهوره للتصديق  
 انما هو الخلق وستيق عليها مفسدة فنظر المفسر انما هو بالقول الشارح  
 او الخلق وتصل منها ما يدنو من قولهم عليها فبإدراك القول الشارح  
 اكمل من الخلق وصاد الخلق الغضاي والحكماء من ههنا يعرف  
 وجه تنقسم به الكليات على ارباب القول الشارح واما وجه تنقسم به القول  
 الشارح على الخلق فانه بالقول الشارح تصوير يحصل اى لا يعتبر منه  
 الحكم والخلق تصور بغير معاملة طبعنا فنقدم وضعها بالوقوف وضع  
 الضم **الخارج** الرسم اه **القول** لان الرسم لا يبدل على ماهية الشيء  
 وحقيقته وجوهه وانما وجه مابيه هو الحيوان الناطق بانثية  
 الا الانسان بل بغير الشيء عن جميع ماعداه فلما لا يتم لزوم التسلل  
 الحد قول قول ما لى على ماهية الشيء وحذ الخلق ايضا قول ما لى  
 على ماهية الشيء قبله لانه حذ الخلق ليس نفس بل فرد من افراد الخلق  
 كذلك وجود الوجود ليس نفس الوجود بل فرد من افراده فالقول الشارح

.....  
والصالحين

والشور على قدره على الشورى  
الذى يتوارى بها الخلق

و اما في هذا الموضع الذي هو موضع السور  
فانما هو موضع السور الذي هو موضع السور  
و اما في هذا الموضع الذي هو موضع السور  
فانما هو موضع السور الذي هو موضع السور

كما قيل النجاسات لا يابى ان تسلسل غيرها من ذلك من غير ان يفرق  
 هو غير محتاج الى الفرق آخر ان الباطل لا يكون له اصل ولا يكون له  
 بالكلية انساب ان تسلسل منها انما هو في الاول لا غير ان تسلسل  
 في البربح ان الاله تسلسل ينقطع بانقطاع اعتدال الشمس **والله**  
 هو الذي يرب عن جنس الشيء وفصله القريب **ان** **الجنس** **المتعارف**  
 اوبعد لانه كان الجو ابعين السؤال عن الماهية وعن بعض ما يشترك  
 الماهية فيه وفي ذلك الجنس عن الجواب عن ما يشترك في ما يشترك  
 فيه هو الجنس القريب كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان الحيوان  
 جواب عن السؤال عن الانسان والفرس وهو الجواب عنه وعن  
 جميع انواع السائر الانسان في كل ما يشترك وان كان الجواب عن  
 الماهية وعن بعض ما يشترك كما في غير الحيوان عن ما يشترك  
 في الجنس بعيد كالجسم في ما يشترك اليه فان النباتات والحواء انما يشترك  
 الانسان في ما يشترك في الجسم النامي لكنه انما يشترك في ما يشترك  
 عنه وعن بعض السائر وهو الانسان وهو المتركبات النباتية والحيوانية  
 عنه وعن السائر انما يشترك في ما يشترك في الجواب  
 اوبعد لانه الفصل اثنان عن الشيء عن جميع ما يشترك في الجنس  
 القريب فهو فصل قريبه انما يشترك في الانسان فانما يشترك في  
 ما يشترك في الجواب وانما يشترك في الفرس وانما يشترك في  
 البعيد فهو فصل بعيد كالجسم انما يشترك في الانسان والفرس وانما يشترك في  
 من ما يشترك في الجسم النامي وفي نباتات الحيوان انما يشترك  
 يكون جدا انما يشترك في الجسم النامي انما يشترك في ما يشترك في  
 فانما يشترك في الانسان في ما يشترك في ما يشترك في ما يشترك

هذا الجواب فاسد لعدم مطابقته للسؤال ماهو الـ السؤال ماهو  
ان يطلب تمام ماهية الشيء والحكم الناطق ليس تمام ماهية  
الشيء بل الانسان المقتضى لان يقال مقصود الشارح بحجة التمثيل  
لتمثيل ذلك في نفس الامر من جنس الشيء وخاصة العدمية  
انما يقيد الخاصة بالعدم لا مستلج الشرح بالخاصة الفاعلة  
لكونها اختص من ذلك الخاصة والشرح بالاختصاص جائز ان  
ما شئ على قدمه عرض لا فاعله قوله ما شئ على قدمه صحيح  
الشارح على الاقدام الاربعة كالنفس والشرع وغيرها وقوله عرضي الفاعل  
يخرج ما ليس بعرض الطريف وفيه ايات بشرية اى كسوف البشر عن  
عن الشرع وهو صورة البشرية بالشرع وقوله مستقيم القام  
يخرج ماهو متخذي القامة كالابر والنفس وغيرها فالى قال الخ  
بالطبع اختص الجميع بالانسان وخرج غيره لما فرغ من القول  
الشارح شرع في الحجة او كما قال القول الشارح مبادي يتوقف  
هو عليها ويجب تقديرها عليه وهو بحث الكليات الخمس التي  
المعرفة من تراكيبها للشيء مبادي بركبها من مبادي معرفة  
الحجة على معرفة تلك المبادي وهو بحث التقبيلا فلذلك قد تم ايراد  
على ما بحث الحجة وما كانا الحجة مركبة من القضايا كان الشرع في  
القضايا شرعا للحجة لا للشرع في انفسها فالشرع في القضايا  
جزء من اجزاءه وفي قوله لما فرغ من القول الشارح اه اشارة  
الى الطلب على من تصور ان القول الشارح والتقدير اقص  
من التقدير للحجة والمراد من القضايا في تعريف الحجة ما فوق  
فضية واحدة ليتناول تعريف الحجة المركبة من قضيتين وكل  
جمع يستعمل في الشرعيات وفيه الفصح كما في القضية تطلق تارة

و بعد از آنکه گفتند که این کتاب را  
در میان ما تقسیم کنیم و هر کس  
از ما بخواند و بفهمد که حق تعالی  
بزرگوار است و خداوند مهربان است  
و رسول خدا صلی الله علیه و آله  
مبعوت شده است و اینها را در میان  
ما بپخش کند تا همه بدانند که حق  
تعالی بزرگوار است و خداوند مهربان  
است و رسول خدا صلی الله علیه و آله  
مبعوت شده است.

الحقوق







على الا انه لا يمكن في الطبيعة على الطبيعة والطبيعة ليست من  
الافرد او فردا مما جعل التفسير لا يمكن بالاعتراض هذه اكله في الدنيا  
واتخاذ الشرطيات فتقول ان الطبيعة الشرطية سواء كانت متصلة  
ومنفصلة انما يكون طلبة اذ ان التالى في الزمان لا يقدم على التصل  
الزمنية بل يماثل اذ ان الطبيعة الفصل التبادلية في جميع الازمان وتحت  
الافاضل اى الاحوال الممكنة الاجتماع مع القدم نحو كل ما كان  
زيدا ايضا كان حيوانا والعين ان الزمنية الحيوانية للارسان  
قائمة في جميع الازمان وان ذلك الزوم منخض على جميع الاحوال  
التي يمكن جعلها مع وضع الانسانية زيد اى مع حال الانسانية  
مثل كونها قائما او قاعا او غير ذلك مثلا ايضا هو هذا مثال الطبيعة  
واما مثال الطبيعة فنقول ان دائما ان يكون العدد زوجا  
او فردا والعين ان سادسة الفردية الزوجية قائمة في جميع الازمان  
وان تلك المعادلة منخضة على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها  
مع القدم وفرض على ان الطبيعة الفصلية والمنفصلة فتقول ان يكون  
اذا كان الشيء حيوانا كان ايضا فان الحكم يلزم الانسانية يكون  
انما هو على وضعه يكون ناطقا وتقول ان يكون اما ان يكون هذا  
الشيء عالما وانما ان يكون جارا او قد يكون اما ان يكون انفس  
طالعة وانما ان يكون اللب موجودا واما خصوص الشرطية فليس  
بعض الازمان والاحوال فتقول ان جنتى اليوم اكرمك واتا  
اهلها فما حال الازمان والاحوال فتقول ان كانت الشمس سالفة  
فان لم يوجد وتقول ان الابد اذا تزوج او فردا والمخالفة  
اذ ان الحكم بالانفصال والانفصال في الشرطية على وضعه متى  
وفي زمان متى وفي خصوصه والا فان بين كمية الحكم بالانفصال

وان لم يكن كذلك



الأوضاع اعلى بعضها من خصوصية والا فبعضه وسور الوجبة  
الكلمة في التصلية كما ومتى ومها في التصلية دائما وسور  
السابعة الكلية فيها بالنية وسور الوجبة الجزئية فيها قد  
يكون وسور الوجبة الجزئية فيها قد لا يكون وبأدخال حرف الباء  
على سور الباء بالكتابة ليس كلاما مأوينا متى في التصلية و  
ليس انما في التصلية وهذا كله بحسب الاجمال فان اردت تفصيل  
فارجع الى المطول **فان** ان كان صدق النافي فيها على تقدير  
صدق المقول للعلاقة **فان** القضية الشرطية المتصل انما  
يكون بين مقدمتها وتاليها علاقة معاملة منطقية ان يكون التالي  
صادقا على تقدير صدق المقدم ولا يكون فان كان الاول والقضية  
متصلة لزومية وان كان الثاني فنفسه انفاية والمزاجية  
ما به يقع بين المقدم والتالي معلومة وهي ان العلاقة نشأ  
عن ذات المقدم في الاكثر كقولنا لعلنا نغزو قولا ان كانت  
الفسر طاعة فانها موجودة ومعلومة كانه خوان كان التماس  
موجودا فالتماس والعلة او متضايفا للتالي كقولنا ان كنت انما علقا  
لانه كان انك معسوقا **والمتضايفا** وهي الشئان اللذان لا  
يعقل احدهما بدون الآخر كالادب والابن والشمس والشمس فوافقا  
قلنا في الاكثر لان العلاقة زمانية **سبب** ان متضايفا كقولنا  
ان المقدم والتالي معلوم عليهما ولحدوث خوان كان التماس موجودا  
والعالم مضى فان وجود التماس واضاءة العالم معلوم في المطول  
الشمس ومن هذا عرف ان قولنا نشأ عن نحن فذلك المقدم  
يكون باعبار التعليل فانه ان العلاقة بيننا فاعلم ان الشئان

وإنما هي في الحاد **الاول** اعلم انه بينهما من العداوة المذكورة التي جعلها  
بها على الحاكم وان كان عداوة بينهما في نفس الامر لانها امران وان كان  
في الكائنات وكما وقع في الكائنات لا بد لمن سبب فلا بد لمن  
تسببها فان حصة **الاول** بالزوجة فلا تغتلبها على الزوم  
والتسبب الثانية بالانفاق فلا بد من تغلبها على الزوم بل على الانفاق  
واعلم ان هذه الترتيبات للتسبب الزومية لم يبق الا الزوم الكاذب  
فما هو قولنا ان كانت النفس طالعة فالذي موجود لعدم اعتبار  
صدق الثاني بالعدوة فلهذا قال ان الزومية ما حكم  
فيها احد قضيت على تقدير صدق قضية اخرى لعدوة بينهما  
لذلك وهو من اول الزومية الكاذبة لان الحكم بالعدوة ان طابق  
الواقع كان الزومية صادقة ولم يطابق كان كاذبة وايضا  
ان هذه التفرقة بالانفاق لا يثبت الا انفاقية الكاذبة فيقول  
الانسان ناطقا في الحاضر لعدم صدق الثاني على انفاقية  
ولو غلب الحكم فيها يصدق الثاني على تقدير صدق القدم بالعدوة  
بل مجرد صدقها لئلا والانفاقية الكاذبة لكان اولي في الحكم  
بصدق الثاني بالعدوة بل مجرد صدقها ان طابق الواقع فلا تفرقة  
صادقة ولا كاذبة **القول** في العدد اما زوج واما فرد في  
الاحتمال العقلي في هذه القضية اربعة صدق القدم  
والثاني معاً وكذب القدم والثاني معاً وصدق المقدم مع كذب الثاني  
وصدق الثاني مع كذب المقدم فالاولان كاذبان والاخران صادقان  
كقولنا هذه الشيء **المتاخر** والمتاخر الاحتمال اربعة  
ايضا الاول صدقها اي صدق المقدم والثاني والثالث عدم صدقها  
والثالث صدق القدم مع عدم صدق الثاني والرابع صدق الثاني

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.



مع عدم عديم المقدم والا وكاذب والباقي صادق **قال** زيد  
 اما ان يكون في الجرح امان لا يفرق **قال** ههنا ايضا اربعة  
 احتمالات الاول كون زيد في البرهان يفرق والثاني كون زيد في البرهان  
 لا يفرق والثالث كون زيد في الجرح يفرق والرابع كون زيد لا يفرق ولا يفرق  
 الباقى حق واما اخر الشريطة عن التسمية لان الشريطة اصل  
 في التسمية والمفصلة منفردة عليها بالامر من ان معنى الشريطة  
 في الاصل حقيقة وفي الثانية مجاز وقد تم الفصل الحقيقة على امانة  
 الجمع وممانعة الخلق لان حقيقة الاتصال غير ما يكون الثاني في  
 في الصدق والكذب معاً وقد تم مانعة الجمع على مانعة الخلق لان الثاني  
 في الصدق فقط اشدهن التناقض والكذب **قال** اما الفصل الحقيقة  
 الخي الشريطة المفصلة سواء كانت حقيقة او مانعة للجمع او  
 مانعة للخلق قد تتركب من اكثر من جزئين مثال الحقيقة ما ذكر في  
 الشرح من قولنا العدد اما زيد او ناقصا ومساو ومساو مانعة  
 للجمع كقولنا امانا يكون هذا الايضاح اوقط او عاوجا ومنه  
 مانعة للخلق نحو قولنا هذا الشيء امانا يكون لا انسان الا امانة  
 او لاحاد او الزيادة من كونه زائدا او ناقصا او مساويا يكون الكسور  
 المتصورة في العدد من الكسور والتسعة والعشر زائدا على ذلك العدد كانهن  
 الخمس السبع والنسب والتسعة المتصورة فيه وهي النصف والثالث والرابع  
 المتصور في الكسور المتصورة فيه وهي النصف والثالث والرابع  
 المتصور في الكسور المتصورة فيه وهي النصف والثالث والرابع  
 المتصور في الكسور المتصورة فيه وهي النصف والثالث والرابع

كون في الجرح

الظن ان يكون من كبر عتق  
 الشئ من كبر عتق  
 الشئ من كبر عتق  
 الشئ من كبر عتق

اربع

الربعة وبنية اثباته وثمة واحد والجميع مضافة والسبب ناقض  
 عن الثاني او مساويا لثباته فان نصفه ثلثه وثلاثة اثنان  
 وسدس واحد والجميع مستوي الستة مساو للستة فان قلت ربعا  
 يوجد عدد ولا يتصور في الزيادة ولا النقصان ولا التباين ولا  
 المعنى طوا احد فانه لا يتصور فيه الكثرة لو يكون تلك المستحيل  
 حقيقة قلنا الواحد ليس ببدل لان العدد ما يكون نصف مجموع  
 حاشية اي طريقة كالا رتبة فان لا حاشية احد من ثلثه واخر  
 خمسة في الحاشية ثمانية ولا رتبة نصف الثانية فلا يكون واحد  
 عدد لا لعدم طرفه فان قلت ما تقول في احد عشر وثلاثة وعشرون  
 وسبعة عشر وتسعة عشر وعشرة عشر من الاعداد التي لا يتصور  
 فيها الكثرة قلت هذه داخلية في العدد والتاثير ان النصف لا  
 يبلغ كسره اليه وعدم بلوغ الكسور اليه امانا لا يكون كسره اليه  
 واما ان يكون له كسور ولا يبلغ اليه ومن عهده ان لا يبالى بالزيادة و  
 النقصان والساوية معانيها الاصل حاشية لمعانيها اللغوية و  
 هي ان يسب عدد الى عدد كنسبة اربعة الى اربعة في المساواة ونسبة  
 الحاشية اليه الزيادة والنقصان كالجواب الشارح شبهة قوله  
 بعد ذلك بل الخ ان الحقيقة تتركب من حاشية ومفصلة كقولنا  
 امانا يكون مساويا لثباته العدد الخي وجها سؤالا وجواب  
 لا يسع المقام ايرادها **قال** فاصلها العدد اما مساو فلكل العدد  
 اي واصل هذا القول المركب من حاشية ومفصلة العدد اما  
 مساو لثباته العدد او غير مساو لا يتركب من حاشية لكن اذ لم يكن  
 العدد مساويا لثباته العدد كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلي  
 كانت هذه المفصلة اعني قولنا اولا ايا عليه او ناقصا عنه وثورة

العدد

على افراد الشيء بعد بيان مفهومه واخره او هو الشارح  
 اختلاف القضية بالايجاب والسلب حيث يقتضي ذلك الاختلاف في  
 لاثبات لا بواسطتها يكون احدي القضية صادقة والاخرى كاذبة  
 كقولنا زيد كاتب الفل فلان بالقوة وزيد ليس كاتب بالقبول والقوة  
 فان هاتين القضيةين اختلافهما بالايجاب والسلب حيث يقتضي لاثبات  
 ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة نفس الامر على الحقيقة  
**قال** قوله لاختلافه وجعل **قال** للاختلاف المذكور في ترتيب القضايا  
 جنس يدينها والاختلاف الواقعي بين القضيةين وبين القضيةين  
 كالتماثل والاختلاف في المشرق والغرب وبين مفرد وقضية كمرور  
 فاعرف قول قضيتين يخرج الاختلاف والواقعي بين قضيتين كاختلاف  
 مفرد من اختلاف بين مفرد وقضية لكن هذا القيد لا يوجب القيد  
 الاول من حيث يتناول الاختلاف بين القضيةين بالايجاب  
 والسلب كما مر من مثالا التناقض والمجملية والشرطية كقولنا  
 زيد كاتب وان كان زيدا بالعمى وكان غريبا وبالنسبة و  
 المفصلة كقولنا ان كان الشخص طائفة فالزهر موجود والعدد  
 اثنان زوج واثنا عشر وبالمحصورة والسمة كقولنا كل انسان حيوان  
 والا انسان حيوان وبالكلمة والمجملية كقولنا كل انسان حيوان و  
 بعض الانسان حيوان وبالعديل والفصل كقولنا زيد البحر وزيد  
 ليس بحر والمراد من العديل كونه حرا في السلب جز من الحيوان كالتماثل  
 الاول من الفصل ما لا يكون حرا في السلب جز من كالتماثل الثاني  
 فاعرف قولنا زيد البحر جزا من البحر زيدا بمعنى قولنا زيد ليس  
 بحر لا يجرى صلوبة عنه فيكون الاولى موجبة والثاني سالمة  
 لان المراد من المثال الاول في التسمية ربط السلب وربط السلب بالايجاب

تلك الحقيقة وهو قولنا او غير مساو لثباته تلك المفصلة مقام  
 اي ممانعة واحدة لطيفة فقط انما هي القضية المركبة من حاشية ومفصلة  
 مركبة من ثلثة اجزاء ايراد الشارح لكن يتلوه على ما يقتضي ذلك  
 بل يقتضي ان يقال ان كانت هذه الحقيقة في قوة تلك المفصلة اقتضى  
**قال** وكذا امانة الخلق لا يكون مانعة للجمع **قال** فليان  
 بينهما في جواز تتركب كل واحد منهما من اكثر من جزئين لا كما يفاده  
 ما قيل ان امانا يكون هذا الشيء شجرة او حجر او حيوانا كذلك يقال  
 في مانعة الخلق انما ان يكون هذا الشيء لا شجرة ولا حجر ولا حيوانا فكما  
 لا مانع في مانعة الجمع لان عين احد اجزاء مانعة للجمع يستلزم بقية  
 الاخر لا متناع بينهما ونقيض احدا جزاها لا يستلزم عين الاخر لاجزاء  
 الخي بينهما حتى يلزم اجتماعهما مثله في المثال المذكور ان يكون هذا  
 الشيء شجرة يستلزم كونه لا حجر لا شجرة لا مانع للجمع بين الحجر والحجر  
 لا يستلزم كونه حيوانا لحيوانا بين الحجر والحيوان حتى يلزم ان يكون  
 هذا الشيء شجرة او حيوانا وقد كان بينهما مانع للجمع كذلك لا مانع في  
 مانعة الخلق لان نقيض احدا جزاء مانعة للخلق يستلزم عين الاخر  
 لا متناع الخلق بينهما وعين احدهما لا يستلزم نفس الاخر لاجزاء  
 الجمع بينهما حتى يلزم خلق الخلق بين مثله في المثال المذكور ان انتفاء  
 كونه هذه لا شجرة يستلزم كونه لا حجر لا شجرة لا مانع للخلق بينها وكونه  
 لا حجر لا يستلزم انتفاء كونه لا حيوانا لحيوانا بين مانع الخلق  
 انتفاء لا شجرة والحيوان وقد كان بينهما مانع هذا **قال** وهو اختلاف  
 القضيةين **قال** هذا اشترع في احكام القضايا ولو احضرنا بعد النزاع  
 عن تسمية القضية واحكامها واما اخر عن التسمية والتقسيم  
 لان التسمية لا ينافي حقيقة الشئ والتقسيم لبيان الافراد والحكم على

افراد



ومن الثاني سلم العبدية وسلمه سلمه قولاً بالجماع والسلب بالخرج  
ما عدا الاختلاف في الالجاب والسلب من المذكورين ونحوهما  
وهذا مع القيد لا فليس جسد متوسط بينا وبيننا والاختلاف  
الواقع بين القسيتين سواء كان ذلك الاختلاف في نفس جسد واحد  
وكذلك الاخرى ولم يفتقر كقولنا زيد حسن وزيد ليس بغيره فانها  
في بعضهما وفي بعضها كذا وان كقولنا زيد ساكن زيد ليس بغيره  
وقولنا زيد بغيره اخرج الاختلاف في الغير الفعلي وهذا القيد  
مع القيد الثالث السلب في جسد قريب بينا وبيننا والاختلاف في القسيتين  
سواء كانا ذاتاً او صورته او لم يكن كذلك بل هو بغيره او بخصوص  
مادة وقولنا زيد ليس بغيره اخرج الاختلاف في القسيتين بكونه احد الجسدين  
ما عدا ما عدا الواسط في الالجاب بغيره لسلب ما ساد به  
عنه كقولنا زيد انسان وزيد ليس بغيره فان الاختلاف في بينهما  
لا يفتقر لغيره صدق احدهما وكذا في الاخرى بل انما يفتقر ذلك انما  
لان قولنا زيد ليس بغيره قوة قولنا زيد ليس بانسان وانما  
لان قولنا زيد انسان قوة قولنا زيد ناطق وانما خصوص المادية  
فكذلك قولنا زيد من جنس حيوان ولا شيء من الفرس يحويوان وقولنا بعض  
الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان فان الاختلاف فيهما  
بالالجاب والسلب يفتقر صدق احدهما وكذا في الاخرى لان ذلك ولا  
لمورنه وهي كونها كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادية والالا  
والا كان ذلك الاقتضاء بصورته لا بخصوص المادية لزم ان يكون  
ذلك الاقتضاء في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك فان قولنا كل  
حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتين مختلفتين  
بالالجاب والسلب مع اختلافهما لا يفتقر صدق احدهما وكذا

الاخرى

الاخرى بل هما كذا بيان وكذلك قولنا بعض الحيوان فرس وبعض  
الحيوان ليس فرس جزئيتان مختلفتان لالجاباً وسلباً وليس احدهما  
صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان مختلفتان في قولنا بعض  
الحيوان فرس ولا شيء من الحيوان فرس فان الاختلاف في الواقع  
بينهما يقتضي لزمانه وصورته ان يكون احدهما صادقاً والاخرى  
كاذبة فان قلت ان التناقض في كذا يجري في القسيتين كذلك يجري في الفرد  
كالا انسان والا انسان والفرس والفرس لا عموم مباحث واجب  
فلا يصح تخصيصه بالقسيتين بل كونه متافياً للقاعدة ثم قلت المقصود  
الاصل هو تناقضنا في القسيتين لان الكلام هو متافياً في احكامها وانما  
التناقض الواقع بين القسيتين فيعرف بالقسيتين بالبيع ان نعتمد  
انما يكون محل الخاص والاختلاف في الفرع لزم بقيد في التناقض  
الواقع بين الفرع والفرع لان ذلك حصص **قال** فان كانا مخصوصتين  
فلا يتحقق التناقض **قال** القسيتين اللتان يقع التناقض بينهما  
ان كانا مخصوصتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد انفارهما في  
ثماني وحدتي الاولى والوحدة الاولى وحدة الموضوع الى اتحاد  
القسيتين في الموضوع لانها الى القسيتين الموضوعين لاختلافنا  
في هذه الوحدة بان يكون موضوع احدهما زيداً وموضوع  
الاخرى غيرهما لم يتناقض لغيره زيداً وغيره وليس بغيره لغيره  
صدقهما معاً وكذا فيهما معاً الثانية الوحدة الثانية وحدة المحمول  
اذ لو اختلفتا فيهما اذ في تلك الوحدة بان يكون احدهما محمولاً  
كانت متافياً ومحمولاً الاخرى شاعراً لم يتناقض لغيره زيداً وغيره  
معاً وكذا فيهما معاً كذا في قولنا زيد ليس بشاعر والثالثة ان

الوحدة الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفت القسيتين في الزمان  
في وحدة الزمان بان يكون احدهما في زمان اخر من زمان  
تتناقض لغيره صدقهما وكذا فيهما يجوز زيداً في زمان غير زمانه  
والزمانية والوحدة الرابعة من الوحدات الثمانية وحدة المكان  
لانها لو اختلفتا في وحدة المكان بان يكون احدهما في مكان  
ومكان الاخرى سواء لم تتناقض لغيره صدقهما وكذا فيهما يجوز  
زيداً في زمانه زيداً ليس بغيره في السوق ولما من من الوحدة المذكورة  
وحدة الاضافة لانها لو اختلفتا في الاضافة في وحدة الاضافة بان  
تكون الاضافة في واحد منهما وشروط الاخرى لم يتناقض لغيره  
لجواز صدق كل واحد منهما وكذا فيهما يجوز زيداً في زمانه لغيره  
وزيداً ليس بغيره والسابعة وحدة الثمانية وحدة القوة و  
الفعل لانها لو اختلفتا في القوة في القوة والاختلاف  
بالفعل لم يتناقض لغيره في القوة بان يكون نسبة المحول للموضوع  
في احدهما بالقوة والاخرى بالفعل لم تتناقض لغيره في القوة في القوة  
اي بالقوة يعني من مثابة الاسكان في القوة الدن ليس بغيره اي بالفعل  
فانها صادقتان والسابعة وحدة الكل والجزء لان القسيتين  
اذ اختلفتا في الكل والجزء بان يكون الحكم في الوجبة على بعض  
الاجزاء الموضوع وفي السالبة على الكل لم تتناقض لغيره في الكل  
الحقيقي سواء في بعض اجزائه من الرأس والوجه واليد والرجل  
وغير ذلك الذي ليس بالسواء اي كل اجزاء بل بعض اجزائه ايضا  
نحو الفرس والانسان وغيرهما لكونها صادقتين واعلم ان الكل  
قد يكون لاحاطة الافراد وقد يكون لاحاطة الاجزاء فاذا ادخلت

على

على النكوة يكون لاحاطة الافراد ولهذا لم يجز ان يقال ان كل  
يعقب اي كل واحد من افراد هـ واذ اختلفت على المعرفة يكون لا  
طائفة الاجزاء ولهذا لم يجز ان يقال ان كل كل على الرغبة اجزاء  
رغبة واحد والملازم من الكل في قوله الذي ليس بالسواء  
احاطة الاجزاء لكونه داخل على المعرفة والوحدة الثامنة من  
الوحدات الثمانية وحدة الشرط لعدم التناقض بين القسيتين  
عند اختلاف الشرط بان يكون شئ من المحمول للموضوع  
في احد القسيتين بشرط انصافه للموضوع بوصف  
معين وسلبه عنه في الاخرى بشرط الانصاف بوصف  
معين آخر كقولنا الجسم منفرق البصر اي من غير العين في زمانه  
بشرط كون الجسم ليس بغير البصر بشرط كون  
لانها صادقان معاً **قال** وليست هذه **قال** اي على كونه تعقب الموجبة  
الكلمة السالبة للجزء فيكون السالبة الكلية وكونه نقض السالبة الكلية  
الوجبة للجزء دون الوجبة الكلية سابق في المحصورات **قال**  
وانما كانت موضوعة بعد تحقق **قال** اي موضع اياد هذا  
القول بعد تحقق شرط التناقض في المحصورات وفيه نظر لان الكلام  
واقع موقود لان مقصود المرص قولنا ونقض الوجبة الكلية  
او دفعه من سواه من تعدد الوجودات المشتركة بين المحصورات  
والمحصورات والسهول ان نقض الوجبة الكلية ونقض الوجبة  
للجزء السالبة للجزء لا يباين التناقض بين المحصورات حتى يكون  
موضوعة بعد تحقق المحصورات لا بل قالوا لا يتحقق ذلك الا بعد  
التاقيهما في الموضوع توهم التوهم ان لا تناقض بين الكلية والجزئية

السالبة للكل



بالنفي الكلية الكلية ونقيض الجزئية لان اتحاد الموضوع شرط  
في التناقض واتحاد الموضوع بين الكلية والجزئية لان موضوع  
الكلية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعض الافراد فلا يكون  
تحد من ازال الصفة التي هي بغيره ونقيض الموجبة الكلية ان  
يعني ان المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لادان الموضوع وباتحاد  
الموضوع اتحاد الموضوع المذكور لاتحاد افراد الموضوع بالكلية  
والجزئية كما ساقى **قال** اذ كانت القضية التناقضاتان **اقول**  
لا فرغ من تحقق شرط التناقض المشترك بين القضايا با اذ اذ ان  
ان يبين الشرط المحصور بالمحصور **قال** اذ كانت القضية التناقضاتان  
قضية من محصورين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلاف فيهما  
اي بعد اختلاف القضية تلك القضية المحصورين في الكلية  
اي في الكلية والجزئية بان يكون احد القضية المحصورين التناقضات  
كلية والاخرى جزئية وهذا الشرط اي الاختلاف في الكلية انما يكون  
شرطا بعد اتفاقهما اي بعد اتفاق القضية التناقضات في الوحدات  
الثانية المشتركة المذكورة من قبل **قال** فلو قيد بقوله في الكلية  
بتوابع البتة **اقول** يعني لو قيد المراد بالمحصور ان يتحقق التناقض  
بينهما الا بعد اختلاف فيهما في الكلية بقولنا ايضا اي بعد اتفاق فيهما  
الوحدات المذكورة لكان اوله ليكون ايضا اشارة الى اتفاق  
المحصورين التناقضات في الوحدات المذكورة اقول لاحاطة الى قيد  
ايضا لكون اشارة الى اتفاق المحصورين لان اتفاق فيهما في الوحدات  
المذكورة يعلم من قوله قبل ذلك ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاق فيهما في  
الموضوع لان الضمير في قوله لا بعد اتفاق فيهما عائد الى القضية المذكورة

في

في تعريف التناقض والقضية المذكوران في التعريف اعترض ان يكون  
محصورين او محصورتين او مطلقين فلو حاجج ح **اقول** ايضا **قال**  
لان الكلية قد تكونان **اقول** وانما قيد بلفظ قد الضمير في حكم  
لان الكلية والجزئية قد تختلفان صدقا وكذا بقولنا كل  
انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وكقولنا بعض الاشياء  
ليس بناطق فان قلت صدق الجزئيين المذكورين في الشرح  
انما هو لعدم اتحاد الموضوع وهو شرط في التناقض فان البعض  
المحكوم عليه بالكلية بغير البعض المحكوم عليه سلب الكتابة قلت  
المراد بالموضوع المذكور في القضية لادان الموضوع المذكور يتحدد  
ونقيض الانسان والآي وان لم يكن المراد بالموضوع الموضوع في الذكر  
بل ان الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض لان ذات الموضوع  
في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها وهي السباعية من بينها  
تختلفان ويجوز ان يكون الحكم بالاجاب والسلب بالجميع **اقول** افراد  
من حيث هو مجموع في الكلية ولا يكون هو ثابتا لبعضها من حيث  
هو بعض في الجزئية واعلم ان نقيض شرطية الكلية الخالصة لها في الكيف  
في الاجاب والسلب الواقعة لها في الجنس في الاتصال والانفصال وفي  
النوع اي في التزويج والتفصيل والعناد في التفصيل والاتفاق فيهما  
الخالصة لها في الكيف الواقعة لها في الجنس والنوع فتقضي الضرورية  
الموجبة الكلية السالبة للضرورة الجزئية ونقيض العنادية الجزئية  
الكلمة العنادية السالبة للجزئية ونقيض الاتفاقية الموجبة الكلية  
الاتفاقية السالبة للجزئية وبالعكس في اي كلها فاذا قلنا كلها  
كانت الشمس طالعة فالمراد بوجهه كان نقيض ليس كل كانت

كل انسان ناطق

الشمس طالعة وانما موجود فاذا قلنا دائما انما ان يكون العدد  
ازوجا او فردا فنقيضه ليس دائما انما ان يكون العدد زوجا او  
افردا واذا قلنا كلما كانت الانسان ناظقا فالمراد ناظقا كان  
نقيضه ليس كل انسان ناظقا فالمراد ناظقا وعلى هذا **قال**  
**قال** وهو عبارة عن ان يصير الموضوع **اقول** هذا شروع في بيان  
العكس السوي للصفة وهو ان العكس السوي عبارة عن ان يصير  
الموضوع بتشد بالياء على صيغة الجرحول اي ان يجعل الموضوع في  
القضية محمولا والمحمول فيها موضوعا على بقاء الكيف وانما قلنا  
بتشد بالياء لان العكس السوي يعطى على معنى احدهما  
المعنى الصددي وهو جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا  
ثانيا القضية الحاصلة بعد الجمل المذكور فلم يتشد لصار المعنى  
ثالث **قال** اي ان كان الاصل صادقا با وجب كان **اقول** سواء كان  
صديقا بحرف الامر وجب فرض الفادى كان العكس ايضا اي  
كالاصل كذلك بر اي يكون العكس صادقا بحسبهما **قال** لان ما  
هو الموضوع لا يصير محمولا **اقول** فانك قد عرفت ان المراد من  
الموضوع الذات اي الافراد ومن المحمول الوصف اي المبروم فاذا قلت  
كل انسان حيوان يكون المراد من الانسان الذي هو الموضوع  
الافراد المتكثرة ومن الحيوان الذي هو المحمول مبروم اعني الجلم  
الناتج للحساس المتحرك بالارادة ومن البدن اي انا اذ اعلمت ان تلك  
القضية وقلنا بعض الحيوان لان الانسان لا يصير المحمول الذي هو مبروم  
الحيوان موضوعا ولا الموضوع الذي هو ذات الانسان محمولا  
جوابا ان الموضوع والمحمول ليطلقان تارة على ذات الموضوع ومبروم

المحمول

المحمول وهو الموضوع والمحمولة الحقيقة وتارة اخرى على القليل  
الذاتي عليها وهو الموضوع والمحمول في الذكر والقول اراد الثالث  
بغيره الغامض ان التبادر هو الثاني وقول الشارح ولئن سلمنا  
ذلك اشارة الى ذلك الجواب **قال** وانما اعتبر بقاء السلب واليجاب  
**اقول** اعني العكس السوي بقاء السلب واليجاب لان النفيين  
تتفق القضية باقيل ويها في الاكراه اكثر اذ اكثر القضايا بعد الجمل  
المذكور وهو ان جعل الذكر جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا  
صادقة لانه وهو العكس لا موافقة لها في الاصل والرجوع باعتبار  
القضايا بالاجاب والسلب انما قال في اكثر ولم يقر في اكثر لان السلب  
للمتنوع **قال** فلهذا اتول للموضوع **اقول** اسنادا للخطا الى المعنى  
لان الخطا لما لا يتبدل صاحب اصله او يتبدل لكن بعد كل فاستغنى  
وكيف يقع للخطا من ذلك الفاضل مع كونه وحيدا في عصره بل القول  
ان يقال فلهذا لا يكون هذه العبارة وهي التأكيد بجماله الاسره  
من قول الشيخ **قال** فلما اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا موصوفا  
للموضوع اي اذا قلنا هذه الموجبة الكلية كل انسان حيوان نجد  
شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ان الشيء الموصوف بهما  
ذات الموضوع الخ افراد هي يكون بعض الحيوان انسانا لا اذا وجدنا  
ذات موصوفة بصفتين فلما ان جعل تلك الذات موصوفة بتاحد  
الوصفين موضوعا وجعل الوصف الاخر محمولا عليها **قال**  
والاول في ان يقال للموضوع اي الدليل الاول في انفسا للموجبة  
الموجبة الجزئية ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان  
لزم من صدق ان يصدق بعض الحيوان انسان والاي وان لم



يصدق هذه الجزئية وجب ان يصدق نقيضها وهو ان لا شيء من  
 الحيوان باسان والاى وان لم يصدق فهذا اول انه يلزم ارتفاع  
 النقيضين وهو محال فلم يصدق من صدق هذه السالبة الكلية وهو نقيض  
 العكس لما فات الكلية بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض  
 الانسان حيوان لان الانسان لما كان سلبا على جميع الحيوان  
 وجب ان سلب الحيوان عن بعض الانسان وقد كان الاصل المتعكس  
 كل انسان حيوان وهو نقيض ليس بعض الانسان حيوان فلم يصدق اجتماع  
 النقيضين وهو محال فيكون هذا هو قولنا ليس بعض الانسان حيوان  
 خلافا لى باطل لان الاصل زيادة في محسب الفرض فالتفريق التام فانه بين  
 الانسان والحيوان ومن انشأ الشا فابنهما يلزم انشأ صديق  
 قولنا لا شيء من الحيوان باسان ومن انشأ صديق لم يلزم صدق قولنا  
 بعض الحيوان باسان وهو المطلوب **قال** او نعم ذلك النقيض **قال** هذا  
 دليل ثالث لانك من الوجبة الكلية موجبة جزئية وتحقق هذا الدليل  
 ان يقال اذ صدق كل انسان حيوان لم يلزم ان يصدق بعض الحيوان  
 انسان والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان باسان ونعم  
 ذلك النقيض الى الاصل بان جعلنا الاصل صغرى يكون الجواب الصغرى  
 شرط في النقيض الاول والنقيض كبرى يكون كليا ينتج من الشكل الاول  
 سلبا لشيء عن نفسه وهو ان سلب الشيء عن نفسه اذا كان الشيء  
 موجودا وانما اذا كان معدوما فلا وهما موجودا يكون النقيض  
 موجبة هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان باسان ينتج  
 من الشكل الاول لا شيء من الانسان باسان وهو محال لان ما هو  
 انسان فهو انسان دائما وهذا المحال ليس يلزم من صورة القياس  
 كونها

كونها صحيحة لوجود شرط شكل الاول وهو الجواب الصغرى و  
 سلب الكبرى بل من الادة وليس من الصغرى كونها صادقة بحسب  
 الفرض فنحن ان من الكبرى فيكون الكبرى كاذبة كونها مستلزمة  
 للمح والقياس صادقة وهو المحال **قال** ويلزم منه لا شيء من الحيوان  
 باسان **قال** لى اي يلزم من صدق نقيض العكس وهو قولنا لا  
 من الانسان حيوان صدق قولنا لا شيء من الحيوان باسان لكونه  
 السالبة الكلية متعكسة لنفسها وهذا العكس يناق للاصل يكون  
 تناقيا لا متناعا اجتماعا للتناقضين وكذا يستلزم كذب قولنا لا شيء  
 من الانسان حيوان لان كذب اللزم يستلزم كذب اللزم يستلزم  
 صدق نقيضه لا سيما ان ارتفاع النقيضين وهو عكس الاصل فثبت  
 المطلوب **قال** او نعم هذا اللزم **قال** لى نعم عكس نقيض العكس  
 الى الاصل حتى يلزم من الشكل التام سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض  
 الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان باسان ينتج من الشكل الثاني بعض  
 الحيوان ليس حيوان وهو محال وهذا المحال اما ان يلزم من صورة  
 القياس من مادته وليس من الصورة كونها صحيحة لوجود شرط  
 الشكل التام وهو اختلافا في القديمين بالاجاب والسلب وكلمة  
 الكبرى فنحن ان من المادّة وعلى تقدير لزوم من المادّة اما ان يلزم  
 من الصغرى او من الكبرى والاى ان يطلكون الصغرى صادقة بحسب  
 الفرض فنحن ان من الكبرى كاذبة وكذا يستلزم كذب اللزم يستلزم  
 اللزم يستلزم كذب اللزم يستلزم كذب اللزم يستلزم صدق نقيضه  
 لا متناعا ارتفاع النقيضين وهو المحال ويمكن ان يقال لهما ونعم هذا  
 النقيض الى الاصل حتى يلزم من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه هكذا

بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان حيوان ينتج من الشكل  
 الاول بعض الحيوان ليس حيوان وهو محال **قال** او نعم هذا النقيض  
 وهو بعض الانسان لى **قال** ان نعم هذه الموجبة الجزئية وهو نقيض  
 العكس الى الاصل بان جعلنا تلك الوجبة جزئية صغرى يكون الجواب  
 الصغرى شرط في الشكل الاول والاصل هو السالبة الكلية لم يكون  
 الكلية الكبرى شرط فينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه  
 كما صوره الشارح **قال** واذا قد يقول لزوما لا يصدق العكس  
 او **قال** وانما قد للمص قولنا والسالبة الجزئية لعكسها بقوله لزوما  
 لا يصدق العكس بعض مواد السالبة الجزئية وهو الذي يكون  
 بين الموضوع والمجول تباين كلي او عموم من وجه متباين يصدق بعض  
 الانسان ليس حيوان ويصدق عكسه وهو بعض الانسان هذا  
 مثال التباين الكلي وانما مثال العموم من وجه فقولنا بعض الحيوان  
 ليس بابيض فهو صادق ويصدق عكسه ايضا وهو قولنا بعض الحيوان  
 ليس حيوان وانما اذا كان بين الموضوع والمجول عموم مطلق فيصدق  
 السالبة الجزئية سلبا لاجتماع بعض الاعراض ولا يصدق عكسه سلب  
 الاعراض من بعض الاعراض والا يوجد الاجتماع دون الاعراض وهو ان  
 العمومية والخصوصية المطلقتين مع واعلم ان الشرعية المتكاملة  
 موجبة سواء كانت موجبة كلية او موجبة جزئية تنعكس بالعكس  
 السوى موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة اما  
 انعكاس الوجبة الجزئية جزئية فلو ان اصدق كلما كان او قد  
 يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد يكون اذا  
 كان الشيء حيوانا والا يصدق نقيضه وهو قولنا ليس الانسان اذا كان الشيء  
 حيوانا

كان الانسان ونعمته الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا  
 قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا ينتج من الشكل الاول  
 قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا وهو محال صدق  
 قولنا كل انسان حيوان صدق قولنا ليس الانسان اذا كان الشيء  
 سالبة كلية فلو ان اصدق قولنا ليس الانسان اذا كان الشيء انسانا  
 كان فرسا وجب ان يصدق قولنا ليس الانسان اذا كان الشيء فرسا كان  
 انسانا والا يصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان  
 انسانا وهو محال الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا  
 كان الشيء فرسا كان انسانا وليس الانسان اذا كان الشيء انسانا كان فرسا  
 ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء فرسا كان فرسا وهو  
 محال وانما السالبة الجزئية قد تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان  
 حيوانا غير انسان مع كذب قولنا قد يكون اذا كان هذا الانسانا فهو  
 لانه كلما كان هذا الانسانا كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية متصلة  
 لزومية وانما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقيه فلا ينعكس انعكاسا  
 لعدم فائدة هذا الجواب وان اردت ان تعرف العكس للسوى  
 للشرطية بكلامه وعكس النقيض للمجملات والشرطيات فارجع الى  
 العلول **قال** المطل لا يعلم الا اصطلاحات المذكورة **قال** لى ان ذلك  
 يكون القياس مطلب اعلم ان المقاصد من العلوم الدورية متساها  
 الترادف كما تصد بقاء فالقصد الاصل من العلوم الدورية هي  
 الدورات تصد بقاء الدورات النورية وانما ادراك النورية  
 فانما تطلب فيها اى في العلوم الدورية تكون تلك العلوم وسائل  
 الى تلك التصديقات والسر في ذلك ان يكون القصد من العلوم

هذا



الذوات لا دلالات التصديقية فانما تطلب كونها وسائل للتصديق  
 ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه تكون  
 ان يحصل بها الاظهار الصحيحة في الباد والقطعية فمادون تلك التصديقات  
 الواسعة الى مرتبة اليقين مملوئة في العلوم الحقيقية وهي التي تبدل  
 تبدل الادب والكمال من التصورات ما وصل الى حقيقة الشيء  
 وذلك الوصول متغير في ابطال التصورات المتصورات في العلوم الا ان  
 تكون وسائل الى التصديقات المطلقة فيها الى العلوم الحقيقية  
 فلذلك صار القياس مطلباً اعلى بالنسبة الى اساس الاصول  
 اعلم ان القياس قسمان معقول ومفروض اما القياس المعقول  
 فهو الذي يتركب من القضايا المعنوية واما القياس المفروض فهو الذي  
 يتركب من القضايا المفروضة والاول منهما هو القياس حقيقة والثاني  
 انما يسمى قياسياً لانه على القياس المعقول والتعريف المذكور للقياس  
 يمكن ان يجعل تعريفاً لكل واحد منهما فان جعل تعريف القياس المعقول  
 براد بالقول والا فوال امور المعنوية وان جعل تعريف القياس  
 المفروض براد منها الامور المفروضة والمراد من الاقوال ما فوق  
 قول واحد لا في العلم من الاقوال هي القضايا التي كانت في العلم  
 منها سواء كانت معنوية او مفروضة وهي الاقوال اجمع قوية ذكر  
 في التعريف وكما يجمع بذكر تعريفات هذا الفن براد ما فوق الواحد  
 فالاقوال برادها ما فوق الواحد لئلا والتميز بين القياسات المفروضة  
 من قولين القياسات التي هي من اقوال اقوال اثنين فالقول الواحد  
 اي القضية الواحدة لا يسمى قياسياً وان لم يمتد لانه قولاً آخر  
 كما يمكن التسوي للوزن للقيضية الواحد لانه كقولنا كل انسان

حيوان

يقتضي ان الانسان فان قولنا بعض الحيوان انسان لازم كقولنا  
 كل انسان حيوان لانه وكما يمكن التمثيل الى كل ما ليس حيوان ليس  
 انسان يحترز عن الاستقراء الى الاستقراء هو الحكم على  
 ان يكون ذلك الحكم في اكثر من قولنا ذلك الحكم كقولنا كل حيوان  
 حيوان فكل الاستقراء عند الضيق في الحيوان كل حكم عليه يشوب تحريك  
 فكل الاستقراء عند الضيق في ذلك الحكم بواسطة تتبع اكثر من قولنا  
 من الانسان والفرس والبق وغير ذلك من استقراء واحد انهم  
 اي وجد ان الانسان والفرس والبق وغير ذلك كذلك والاستقراء  
 لا يقيد اليقين لجواز اليقين لجواز ان يكون حال البعض الذي  
 لم يستقراء محالاً لاجل البعض الذي استقراء كالتسليم فانه  
 جزئي من جزئيات الحيوان مع ان لم يتحرك فكل الاستقراء عند  
 الضيق بالتحريك فكل الاستقراء التمثيل هو ان الحكم في جزئيات  
 ذلك الحكم في جزئيات اخرى طبعاً مع تحريك بينهما اي بين قولنا  
 العالم متحرك في حوادث كالبنت يعني البنت حادث لا متحرك وهذه  
 العلة موجودة في العالم حادثاً ايها بل بواسطة مقدمة اجنبية  
 اي لا يكون له في القول الاخر لئلا تلك الاقوال بل يكون له في  
 بواسطة مقدمة اجنبية وهي التي لا تكون لازماً لاحد من معنى القياس  
 كما في القياس المساواة وهي اي قياس المساواة ما يتركب من قولين  
 بحيث يكون متعلق بمحول اولها موضوع الاخر كقولنا مساو  
 مساو فان هذين القولين يستلزمان قولاً آخر وهو  
 ان مساو لكن لا لانهما بل بواسطة مقدمة اجنبية غير لازمة لمقتضى  
 القياس وهو ان كل مساو للمساو والشيء مساو لنفسه والاشياء وانما ان

الجزئيات

ان كان الاستقراء لازم لانهما لا بواسطة مقدمة اجنبية كانت هذه  
 النوع من التمثيل مستحداً اقل وليس كذلك لانهما لا يوجدان بدل المساواة  
 المبينة او التصديقية بل يلزم نتيجة فاما اذا قلنا سباب لب و  
 سباب لم يلزم من ان يكون سباباً ان سباباً ليس بالقياس  
 لم يلزم ان يكون سباباً فان الانسان سباب للفرس والفرس  
 سباب للشاة مع ان الانسان ليس سباباً للشاة وكذا اذا قلنا  
 ان نصف ونصف لم يلزم ان نصف لان نصف النصف  
 لا يكون نصفاً بل ربعاً ومن هذا التاميم يتبع بواسطة مقدمة اجنبية  
 اذا كانت المقدمة الاجنبية صادقة وانما اذا كانت كاذبة فلا يربطها  
 مناقشة ظاهرة وهي ان قولكم في تعريف القياس المساواة ما يتركب  
 من قولين بحيث يكون متعلق بمحول اولها موضوع الاخر ليس  
 بصحيح لان متعلق محول الاول هو الجار والجور وموضوع الاخر  
 هو الجور فقط فلا يكون هذا ذلك وجوب هذه المناقشة ان يقال  
 ان المتعلق في الحقيقة هو الجور فقط والجار ان المتعلق في الحقيقة  
 اذا قلت مرتباً بل يكون المتعلق في الحقيقة هو المقول في الحقيقة  
 هو غير ذلك بل يكون المتعلق في الحقيقة زيد او اعلان قول المصنف التعريف  
 القياس لزم منها لانهما قولاً آخر اشارة الى ان القول للوزن  
 وهو النتيجة يجب ان يكون مغايراً لكل واحد من الاقوال فلو لم يمتد  
 المعنى لزم ان يكون كل قضيتين قياساً كقولنا كل انسان حيوان  
 فرس حيوان وكل جاراتها فان وانه كان متكباً من اقوال للوزن  
 غير انما قولاً آخر وهو ان القول للوزن كل واحد من القولين  
 الذين وقوا جاراتها لكن ليس ذلك مغايراً لكل واحد منهما بل هو

غير

عنه احدهما وهو ان سبوان وجواباً ياتي في قسم القياس الى اقتراف  
 واستثنائي قال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهما مجرد قول وفيه  
 نتيجة القياس ولا يكون في القياس الاول بالفضل وهو جازيها مجرد  
 ونقص نتيجة القياس الثاني فذكر في القياس الثاني بالفضل وهو جازيها  
 طالعة والآخر في النتيجة او نقصها وعدم ذكرها والآخر في القول بالضرورة  
 فيقولون الاقتراف في تعريف القياس الاستثنائي فلا يكون من تعريف الاقتراف  
 جازياً او تعريف الاستثنائي لانه لا ان النتيجة مركبة من مادة وهي من فاصول  
 وهي هيتهما الاقترافية من ضرورة الشرع بل يحصل عبر الفضل في مادة القضية  
 ما يحصل عبر الشرع ومادة النتيجة وذكر في القياس الاقترافي ان يكون  
 صورة منطقية فيكون النتيجة مذكورة في الاقترافيات بالضرورة فلما لم يذكر  
 النتيجة ونقصها في تعريف الاستثنائي لا يتحقق تعريف الاستثنائي معاً وتعريف  
 الاقتراف معاً فانه قد لا يجوز ان يذكر في النتيجة او نقصها في القياس الاستثنائي  
 بالفضل واللام يمكن الاستثنائي قياساً لا لانه غير في معنى القياس ان يكون  
 القول للوزن نظائر الاقتراف من الحوادث فاذ كانت النتيجة مذكورة في القياس  
 والاستثنائي بالفضل لم يكن نظائر الاقتراف من الحوادث فلا يكون قياساً  
 قلنا لان لم يمتد في النتيجة مذكورة بالفضل لم يكن متقابلاً لكل واحدة  
 من القياسات والاشارة عدم المقارنة لم يكن النتيجة جزءاً من القياسات  
 وهو فانه المقارنة في الاستثنائي ليس جزءاً من القياسات طالعة وجه بل هو  
 مع قولنا الشاهار مجرد فيكون النتيجة لا عيناها فيحصل المقارنة في

الوزن لها لانه كقولنا  
 كل انسان حيوان فانه  
 يعكس بعكس القياس



المقدرة والنتيجة **قال** وانما سمي لا اقل اقترانا كونه قدوة في مقدرتها  
**اقول** المزدوجة للورد الحد الاصغر وهو موضوع المطلوب والمطلوب لا يكون  
الخطية والحد الا وسط هو الكبري من مقتضى القياس **قال** والمطلوب  
عنى النتيجة **اقول** هذا جواب عن سؤال صدر وهو ان يقال ان النتيجة  
قيسائية لا حتمية الصدف والكذب والمزور في القياس الاستثنائي في مقتضى  
لعدم اتمام الصدق والكتب فلا يكون عمن النتيجة ويتصور احد في القياس  
بالفعل لا حتمية بقره الا انه من عمن النتيجة او مقتضى **قال** مسلم الا ان  
الكون **اقول** هذا شروع في بيان اخر من القياس وهو القياس لا اقتران  
وانما قدم القياس لا اقترانا لاحتوائه على مقتضى النتيجة وهو وجود  
وهو مقتضى القياس لا انه القياس الا اقتران هو الكبري الشايع في الاستدلال  
يحصل اكثر لغيره من المطلوب الاستيعاب والبركة في الحليات والاشهاد  
يخبره الاستثنائي **قال** لوسط بين طرفي المطلوب **قال** هذا التعليل  
في الحد الا وسط للشكل الاول ودره في حد من الحد الا وسط لا شكل الباقية  
الهم الا ان يقال ان كانت الباقية مرتبة الى الاول عند الاستدلال كان الحد  
الوسط متوسط بين طرفي الطرف بالحققة وليس بالحققة التعليل لانه  
وسيلة لتسوية الاكثر الى الاصغر فيكون في الوسط اكان او في الوسط كان  
موضوعا او لم يكن او مقتضى القياس **قال** لا يسو له كان الحد الا وسط موضوعا  
ومجولا كما في المثال الاول المركبة للقياس القياس الا اقتران في مقدرتها القياس  
كافي في المثال الثاني المركبة متعلق للقياس الا اقتران في ايضا **قال** وقد مر في

قال

اقترانه **اقول** في مقدم مثال كون الحد الا وسط موضوعا ومجولا في المثال كونه  
مقدرة القياس في هذا الشارة بقوله ان القياس في المقدر لا في القياس في  
والاستثنائي كما كانت موضوع بعض الشايع وانبت الخط لا الشايع الكافي  
من حيث ان القياس هو الا وسط على طرفي من طرفي المقدر اكان موضوعا  
او مقتضى القياس او مقتضى القياس في المثال الثاني الا في المثال الثاني  
ثم قال ان هذا خطبته ان الحد الا وسط في المثال الثاني لا يكون الا في المثال  
هذه الاستثنائية في هذا من مقتضى هذا كلامه ان مقتضى هذا الكلام  
عدم مقتضى من القياس الا في المثال الثاني الا في المثال الثاني في مقتضى من  
مقتضى القياس في المثال الثاني من مقتضى هذا الشارة في المثال الثاني في مقتضى  
سواء من هذا في المثال الثاني الا في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني  
الا في المثال الثاني في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
واضح في المثال الثاني في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
ناظر في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
من مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
صغر في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
ذات الاكثر وصاحب في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
اللاتج والمطلوب الا ان مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
من مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
الاكثر في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى

او بالقياس كذا في اوجهين او بالقياس **قال** ان كان مجولا في  
في المقدر **قال** في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
الارضية في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
الخط المطلوب في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
صغر في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
لا وهو الا في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
لانه في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
النتيجة في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
انما يطلب في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
في كبره في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
لانه انما يطلب في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
ايان في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
ما هو في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
الارضية في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
البراقية في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
اردت ان تبيّن في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
ذلك **قال** اعلم ان شكل الثاني انما يتبع اذا كان مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
كل شكل من الاشكال الاربعة مشروطة بشرطين احدهما كبرية الكيفية والثاني  
كبرية الكمية لما اشترط في الكيفية في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى

بالايجاب والسلب بان يكون احدهما موجبة والاخر سالبة  
ولما لا يكون الكيفية في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
والايجاب والسلب بان يكون احدهما موجبة والاخر سالبة  
الايجاب في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
وصغر في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
واضح في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
لازم في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
الاول في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
فاما ان يكون موجبة او سالبة او اياها ما كان في المثال الثاني في مقتضى  
اما اذا كانت موجبة او سالبة فلا بد من كبرية الكيفية في المثال الثاني في مقتضى  
حيوان في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
كل ان في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
باعتبار في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
بشرط في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
كل في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
كان في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى  
في المثال الثاني في مقتضى القياس في المثال الثاني في مقتضى

النتيجة



















هذا الكتاب ————— يعنون الملك الوهاب —————

الفقر الحقير محمد بن عمر الله له

والف في شهر محرم الحرام في وقت

الشيخ ابو نوح الله الملك

五

$$\begin{array}{r} 1146 \\ \times 12 \\ \hline \end{array}$$

کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران  
تاسیس ۱۳۵۷



